عرائس المحصل من نفائس المفصل

للامام فخر الدين الرازى (ت ٦٠٦هـ)

عـرض وتحليـل

بقلم

أ.د/ محمد محمد نهمى عمر

عميـد الكلية

« الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما لينذر بأسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ماكثين فيه أبدا »(١) .

وأصلى وأسلم على إمام المرسلين سيدنا محمد الذى اجتباه ربه رسولا إلى الثقلين وإماما للمتقين ، أفصح العرب منطقا وأقومهم لسانا وأعربهم بيانا ، وعلى آله وصحابته الذين ارتشفوا من معين سنته إلى يوم الدين .

وبعد : فلقد كانت العربية — منذ وجدت — عزيزة على أهلها أثيرة لديهم ، فكانت موضع عنايتهم ووسيلة تفاخرهم حتى كان من يتفوق فيها عيدا لذويه وأهله ، وفخرا لعشيرته وقبيلته ثم أكرمها الله بالقرآن الكريم أنزله بها ، فعزز منزلتها وأعلى شأنها وزادها فى النفوس عزة وتقديسا ، وغدت لمن آمن لغة كتاب ودين ، ولمن لم يؤمن آلة تحد ودليل إعجاز .

ولقد عكف السلف على لغتهم وبذلوا فى خدمتها جهودا مخلصة ومتواصلة تستحق منا كل اجلال واكبار ، وكان لهم فى ميدانها أعمال جليلة ما تزال آثارهم شاهدة عليها وناطقة بما كانوا عليه من صبر وصون للغة ونفاذ بصيرة فيما يتصل بها .

---

(١) سورة الكهف الآية ١ : ٣ .

وجار الله محمود بن عمر الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ) أحد هؤلاء الأعلام المبرزين ، فقد كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية فى الذكاء والتمكن من اللغة ومن أسرار أساليبها .

وكتابه المفصل من أهم كتب العربية التى عنى بها العلماء شرحا وتعليقا واستمرت شهرته وتداوله بين طلاب العلم طيلة القرن السابع الهجرى وبعده على الرغم من ظهور مجموعة مؤلفات أخذت تحاول منافسته كالمقدمة النحوية أو المحسبة لابن باب شاذ (ت ٤٧٠هـ) والمقدمة الجزولية للإمام الجزولى (ت ٦٠٩هـ) ، والكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، واللباب للأسفراييني (ت ٦٨٤هـ) وغيرها .

إلا أن المفصل احتفظ بشهرته ومكانته ولم ينقطع العلماء عن شرحه والتعليق عليه والاستفادة به .

ومن أشهر هذه الشروح شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، وشرح علم الدين السخاوى (ت ٦٤٣هـ) ، وشرح ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) .

ومن خلال تعاملى مع المفصل نفسه ومع أشهر شروحه تمنيت أن يكون لى عمل فى أى جانب من جوانب هذا السفر الأصيل من تراثنا العربى الخالد وبخاصة أن الزمخشرى صاحب المفصل كان يفاخر به ويرى أنه ليس فى كتاب سيبويه مسألة إلا وقد تضمنها هذا الكتاب .

ثم اهتديت مع بعض الزملاء إلى شرح من أقدم شروح المفصل وأغزرها مادة علمية هو : كتاب عرائس المحصل من نفائس المفصل للإمام أبى عبد الله محمد بن عمر القرشى الملقب بفخر الدين الرازى

(ت ٦٠٦هـ) (٢) .

وقد وفقنا فى العثور على نسخة فريدة كاملة للكتاب فى مكتبة عارف حكمت فى المدينة المنورة ، وتم تصويرها بعد جهد جهيد ، وهى تحت رقم ١٥٠ نحو ، ثم عثرنا على أجزاء من نسخة ثانية للكتاب فى مكتبة ولى الدين بتركيا ، وتم تصويرها والاستفادة منها .

وما أن بدأنا نقلب أوراق هذا الكتاب ونعيش مع مادته العلمية حتى وجدنا أنفسنا مشدودين إليه لسهولة أسلوبه ودقة منهجه وغزارة مادته العلمية .

أولا : دراسة الكتاب

١ ـ زمن التأليف :

ذكر الإمام فخر الدين الرازى فى مقدمة الكتاب أن شرحه للمفصل كان على فترات ، فكان يجد فى شرحه حينا ، ويتركه أحيانا ، ويقبل عليه زمانا ، ويعرض عنه أزمانا ، كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى ، وذلك لعديد ما كلفه من المراتب الدنيوية ، ومزيد ما قلده من المناصب الدينية .

ثم قال « حتى خمد نورى من الشباب وناري ، وهزم وفد البياض سواد عذارى ، واشتعل الرأس شيبا ، وبلغت معترك المنايا ، وأضحت القوى للهرم سبايا ، وألح على ولدى محمد أبقاه الله تعالى باتمامه لشدة

---

(٢) ينظر ترجمة الفخر الرازى فى : طبقات السبكى ٥/٣٣ ، الشذرات ٥/٢١ ، ٢٢ وفيات الأعيان ٤/٢٤٨ : ٢٥٢ ، هدية العارفين ٢/١٠٧ ، مقدمة تفسير سورة الفاتحة للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد طبعة طهران .

شغفه وغرامه ، فأثرت مراقبته ، وقدمت اجابته بما يصغر حجمه وتعظم فائدته ويكثر عائده »(١) .

ومن كلامه هذا يتضح لنا أن الإمام فخر الدين قد انتهى من شرحه للمفصل فى أواخر أيامه ، وإن كان قد بدأ العمل فيه قبل ذلك .

٢ ـ سبب التأليف :

أشار الإمام فخر الدين فى مقدمة كتابه إلى سبب التأليف فقال : « فإنى لما رأيت كتاب المفصل برد الله مضجع مؤلفه ، وطيب مهجع مصنفه ، وقد تواكب أبناء الزمان على تحصيله ، وصرفوا هممهم إلى تدبره وتحصيله .... وأشارت إليه الأصابع بالرياسة أردت شرحه لمن يعانيه ، مما يكشف غوامض معانيه ، ويسهل مسالك شعابه ، وييسر مدارك صعابه »(٢) .

فالإمام فخر الدين عرف قيمة كتاب المفصل ، وقدر مؤلفه ، وإقبال طلاب المعرفة عليه فأراد أن يدلى بدلوه وسط الدلاء ، فشرحه لمن يعانيه ، وكشف ما فيه من غموض وصعاب ليكون سهلا ميسرا على من أراد تدبره وتحصيله .

٣ ـ اسم الكتاب :

أشار الإمام فخر الدين الرازى فى مقدمة الكتاب إلى اسمه فقال : « وسميته عرائس المحصل من نفائس المفصل ، راجيا كونه سعيا يجدى على ، ونورا يسعى بين يدى بمنه وجوده »(٣) .

---

(١) انظر مقدمة الكتاب الورقة (٢ و) .
(٢) انظر مقدمة الكتاب الورقة (٢و) .
(٣) انظر مقدمة الكتاب الورقة (٢و) .

٤ ـ نسخ الكتاب :

لهذا الكتاب نسختان :

الأولى : فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم ١٥٠ نحو ، وعلى ورقة الغلاف اسم الكتاب هكذا (كتاب المفصل من نفائس المفصل تأليف الإمام الفخر الرازى) .

وعدد أوراق هذه النسخة ٣١٤ ورقة ، مسطرتها ٣٦ سطرا ، وتبلغ كلمات السطر الواحد ٢٠ كلمة فى المتوسط مما يدل على صغر حجم الكلمة ، وما يترتب عليه من صعوبة بالغة فى ضبط النص وتحقيقه .

والمجلد الثالث (الأفعال) يبدأ من الورقة ٢٥٦ إلى قرب نهاية الورقة ٣٠١ وهذه النسخة كاملة تبدأ من مقدمة الكتاب إلى آخر ما كتبه فى قسم المشترك وقد أشارت فهارس المكتبة إلى سقوط ورقة من الكتاب من آخره ، وبمراجعة الكتاب عثر عليها بين أوراق الكتاب .

الثانية : فى مكتبة ولى الدين بتركيا ، وهذه النسخة جزء من الكتاب يبدأ بالمجلد الثانى (المبنى من الأسماء) وينتهى بتمام الصنف الثانى من الأفعال (الفعل المضارع) وعدد أوراق الصنف الأول والثانى من قسم الأفعال فى هذه النسخة ٤٢ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطرا ، وتبلغ كلمات السطر الواحد ١٢ كلمة فى المتوسط .

أوجه الاختلاف بين النسختين :

١ ـ النسخة الأولى كاملة ، والنسخة الثانية جزء صغير من الكتاب .

٢ ـ النسخة الأولى فيها كثير من السقط الذى يؤدى إلى اضطراب

المعنى وغموضه ، والنسخة الثانية ليس فيها سقط ، وقد أشرت إلى ذلك فى موضعه من التحقيق .

٣ ـ النسخة الثانية خطها واضح ، لأن مسطرتها ٢١ سطرا ، وعدد كلمات السطر ١٢ كلمة فى المتوسط بخلاف النسخة الأولى فمسطرتها ٣٦ سطرا وعدد كلمات السطر ٢٠ كلمة فى المتوسط .

٤ ـ النسخة الثانية يضع الناسخ عنوان المسائل والأبحاث بخط واضح مميز عن خط الشرح بخلاف النسخة الأولى ففى معظم الأحيان يسير الخط على وتيرة واحدة ، وفى بعض الأحيان الأخرى يميز العنوان عن خط الشرح :

٥ ـ النسخة الثانية يبدو مما عثرت عليه منها أنها مقسمة إلى أجزاء مستقلة ، ففى نهاية الصنف الثانى من الأفعال يقول الناسخ « هذا تمام الصنف الثانى من أصناف الأفعال ويتلوه الصنف الثالث مثال الأمر إن شاء الله تعالى رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين ، وسيد الأنبياء والمرسلين ، وخير الأولين والآخرين ، وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الكرام البررة الأتقياء أجمعين » .

٦ ـ النسختان ليس فيهما ما يشير إلى الناسخ أو زمن النسخ ، ولعل هذا موجود فى النسخة الثانية فى الجزء الأول منها أو آخرها ، فهذه الأجزاء مفقودة لم يعثر عليها بعد .

وقد اعتمدت فى التحقيق على النسخة الأولى لأنها كاملة ورمزت لها بالرمز (أ) وأشرت إلى مواضع الاختلاف بينها وبين النسخة الثانية التى رمزت لها بالرمز (ب) فى موضعه من التحقيق .

٥ ـ نسبة الكتاب :

فى نسبة هذا الكتاب لفخر الدين الرازى بعض الشكوك تعتور الباحث المدقق ، فتجعله يقف أمام هذا الكتاب بين مؤيد نسبته إليه أو شاك فى نسبته .

ولما كان البحث العلمى يحتاج إلى الدليل فى كل رأى يقال ، والبعد عن الظن والتخمين ، فقد فرض على هذا أن أتتبع الكتاب كله ، وليس المجال المجال الثالث (الأفعال) الذى هو موضوع بحثى كما تتبعت الفخر الرازى فى آثاره الموجودة بيننا لأقف على الحقيقة التى يدعمها الدليل فى هذا المجال .

والرأى الذى أقطع بترجيحه أن الكتاب لفخر الدين الرازى ، على الرغم من بعض الشكوك التى تحيط به ، والغموض الذى يلفه .

وسأترك الدليل وحده يحسم هذه القضية ، ويبرهن على صحة ما ذهبت إليه .

(أ) الشك فى نسبة الكتاب لفخر الدين الرازى :

ذكر الدكتور / عبد الباقى الخزرجى فى مقدمة رسالته (المحصل فى شرح المفصل) للعلامة الأندلسى نقلا عن الدكتور / عبد الرحمن العثيمين محقق التخمير فى شرح المفصل للقاسم بن الحسين الخوارزمى أن كتاب عرائس المحصل من نفائس المفصل ليس لفخر الدين الرازى ، وأنه يحتمل أن يكون لفخر الدين الصلغورى (ت ٧١٣هـ) وهو شيخ أبى حيان الأندلسى ودليله على ذلك ما يلى :

(أ) أن الكتاب ينقل عن التخمير الخوارزمى (٦١٧هـ) والذى ألفه سنة (٦١١هـ) أى بعد وفاة الرازى بخمس سنين .

(ب) أن كتاب الإمام فخر الدين الرازى اسمه المحرر ، وليس عرائس المحصل من نفائس المفصل(٤) .

الرد عليـــه :

ما ذكره الدكتور العثيمين ونقله عنه الدكتور عبد الباقى الخزرجى ليس فيه من القوة ما يجعلنا نسلم له ما أراد لمـا يلى :

١ ــ أن فخر الدين الصلغورى الذى رجح نسبة الكتاب إليه ذكر هو نفسه أنه لم يعثر له على ترجمة ، وقد حاولت العثور له على ترجمة ، أو العثور على اشارة توحى بأن له شرحا للمفصل فما وجدت شيئا من ذلك ، فلست أدرى من أين أتى بهذه النسبة وأين مصدرها ؟

٢ ــ قوله إن هـذا الكتاب نقل شارحه عن أبى محمد الخوارزمى (٦١٧هـ) ليس بصحيح لأن أبا محمد الذى نقل عنـه الفخر الرازى ليس هو أبا محمد الخوارزمى(٥) ، فقد تتبعت النصوص المذكورة فى عرائس المحصل عن أبى محـمد وقابلتها بنصوص الخـوارزمى فى التخمير ، فما وجدت شيئا يشير إلى أنها له(٦) .

---

(٤) انظر مقدمة المحصل ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٥) لعله أبو محمد الثعلبى عبد الله بن عيسى عالم من علماء الأندلس قام بمكة وجاور البيت الحرام ، ودخل العراق وخرسان ، وتوفى بهراه سنة ٥٥١هـ. انظر دائرة المعارف للبستانى ٤٤٦/١١ .

(٦) راجعت الجزء الأول من التخمير وهو موضوع رسالة الدكتور العثيمين ، أما الجزء الثانى والذى يبدأ بالاسم المنسوب فتوجد منه نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، ونسخة فى المتحف البريطانى وقد أرسلنا الى المكتبتين نطلب صورة من هذا الجزء ، ولكن لم يلب طلبنا حتى الآن .

مثال ذلك فى جمع المذكر السالم :

يقول فخر الدين الرازى فى عرائس المحصل « قال أبو محمد : هذا الجمع إنما يكون فى الأغلب لمذكرين العاقلين تمييزا لهم وتفضيلا لئلا تتبذل أسماؤهم وتزول عما كانت عليه بالتكسير »(٧) .

وفى هـذا الموضع يقول الخوارزمى فى التخمير « ثالث الجمع على حد التثنية ، وهو جمع السلامة بالواو والنون ، وبالياء والنون ، تقول : جاءنى مسلمون ، ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين »(٨) .

فأى اتفاق بين النصين حتى يحـكم بأن أبا محـمد هـذا هو أبو محـمد ذلك ؟

٣ ــ تسميته شرح فخـر الدين الرازى بالمحـرر تسمية بعوزها الدليل ، لأن كتب التراجم ذكرت أن لفخر الدين الرازى شرحا للمفصل ، ولم تذكر اسمه ، وذكر الشيخ محـمد محيى الدين عبد الحميـد فى مقـدمة كتاب تفسير سورة الفاتحة أن شرح الإمام فخر الدين الرازى للمفصل اسمه المحصل(٩) .

٤ ــ فى الجزء الأول من كتاب عرائس المحصل نقل الشارح عن صاحب المحرر(١٠) أكثر من مرة وليس فيما نقـله ما يفيد أن صاحب

---

(٧) انظر عرائس المحصل الورقة (١٨ظ) .

(٨) انظر التخمير للخوارزمى الورقة (٢٤ظ) .

(٩) انظر مقدمة تفسير سورة الفاتحة ص ٤٩ .

(١٠) ذكر السيوطى فى البغية ٤٧٨/١ أن كتاب المحرر للرافعى وشرحه تاج بن محمود الأصفهندى المعجمى النحوى المتوفى سنة ٨٠٧هـ.

المحرر هو فخر الدين الرازى ، بل عبارته تفيد أن صاحب المحرر نحوى متقدم .

يقول عند حديثه عن حركات الإعراب « إن الحرف الساكن قبله يجرى مجرى الحرف الموقوف عليه لسكونه ، وحينئذ يكون حرف العلة بعده كالحرف المبتدأ به ، والابتداء بالساكن متعذر فوجب تحريكه لذلك ، وهذا لا يستقيم على مذهب من جوز الابتداء بالساكن كما نقله صاحب المحرر عن قوم ، وقد عقد عبد الله بن جعفر بن درستويه رسالة على جواز الابتداء بالساكن والوقف على المتحرك » .

فابن درستويه (٣٤٧هـ) فلو كان صاحب المحرر بعده لاكتفى فى النقل على ابن درستويه ، أو أخر صاحب المحرر عنه .

ويضاف إلى هذا أن ما نقله عن صاحب المحرر ليس فيه أدنى اشارة إلى أن هذا الكتاب من شروح المفصل ، ولو حدث هذا لتطرق الشك إلى هذا الكتاب ، ولضعف احتمال نسبته إلى فخر الدين الرازى ، ولقوى احتمال أن شرح الرازى اسمه المحرر .

(ب) أما أدلة ترجيح نسبة الكتاب لفخر الدين الرازى ، فهى كما يلى :

١ ــ اتفاق العبارة فى هذا الكتاب مع مثيلتها فى بعض آثاره المتفق عليها .

وإليك بعض النصوص التى تؤيد ذلك :

(أ) فى سبب منع الاسم من الصرف يقول فى كتاب تفسير سورة الفاتحة (الباب السادس) « إنما صار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعاً من الصرف ، لأن كل واحد منها فرع ، والفعل فرع من الاسم ، فإذا حصل فى الاسم سببان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شبيها بالفعل فى الفرعية من وجهين ، وهذه المشابهة تقتضى منع الصرف »(١١) .

ويقول فى شرح المفصل (عرائس المحصل) .

« أنه إنما صار اجتماع السببين مانعا من الصرف ، لأن كل واحد منهما فرع على غيره والفعل فرع على الاسم ، فإذا اجتمع فى الاسم سببان صار ذلك الاسم شبيها بالفعل فى الفرعية من وجهين ، وهذه المشابهة تقتضى منع الصرف »(١٢) .

(ب) يقول فى كتاب تفسير سورة الفاتحة (الباب الأول : فى المباحث المتعلقة بالكلمة وما يجرى مجراها وفيه مسائل) .

« المسألة الرابعة والعشرون : الكلمة : هى اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى ، وهذا التعريف مركب من قيود أربعة :

فالقيد الأول : كونه لفظا ، والثانى : كونه مفردا ، وقد عرفتهما ، والثالث : كونه دالا ، وهو احتراز عن المهملات ، والرابع : كونه دالا بالاصطلاح وسنقيم الدلالة على أن دلالات الألفاظ وضعية لا ذاتية »(١٣) .

ويقول فى عرائس المحصل :

---

(١١) انظر تفسير سورة الفاتحة ١/٤٩ .
(١٢) انظر الورقة (١٩و) من عرائس المحصل .
(١٣) انظر تفسير سورة الفاتحة ١/٢١ .

« قوله فى حد الكلمة : هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع يشتمل على أربعة قيود :

الأول : اللفظ وبه خرج الخط والاشارة والعقد ، والثانى : قوله (الدالة) وبه خرجت الألفاظ المهملة ، الثالث : قوله (على معنى مفرد) قال المصنف فيما كتبه من الحواشى : هو احتراز من مثل الرجل ، فإنه يدل على معنيين التعريف والذكورة ، فهما كلمتان لا كلمة .

الرابع : قوله : (بالوضع) وبه خرج ما دل بالطبع »(١٤) .

(ج) يقول فى كتاب تفسير سورة الفاتحة (الباب الأول أيضا) : « المسألة الحادية والعشرون : فى حد الكلمة ، قال الزمخشرى فى أول المفصل : الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهذا التعريف ليس بجيد ، لأن صيغة الماضى كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع ، فهذا التعريف غلط ، لأنها دالة على أمرين : حدث وزمان ، وكذا القول فى أسماء الأفعال كقولنا : مه ، وصه .

وسبب الغلط : أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ ، فغلط وجعله صفة للمعنى »(١٥) .

وفى هذا الموضع يقول فى عرائس المحصل :

« إن صيغة الماضى كلمة باتفاق أئمة النحو مع أنها لا تدل على معنى مفرد ، وإنما تدل على ثلاثة أمور الحدث ، والزمان ، ومقارنة

---

(١٤) انظر الورقة (٦ ظ) من عرائس المحصل .
(١٥) انظر تفسير سورة الفاتحة ٨/ ٢٠ .

الحدث بالزمان ، ومثله صيغة هيهات فإن معناها بعد ذلك ، فمدلولها جملة لا مفرد ، وهى كلمة بالاتفاق »(١٦) .

(د) يقول فى كتاب تفسير سورة الفاتحة (الباب الثالث : فى المباحث المتعلقة بالإسم والفعل والحرف وفيه مسائل) .

« المسألة الخامسة : فى تعريف الإسم (وذكر ثلاثة تعريفات) ، ثم قال : التعريف الرابع : قال الزمخشرى فى المفصل : الاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران .

واعلم أن هذا التعريف مختل من وجوه :

الأول : أنه قال فى تعريف الكلمة : انها اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع ، ثم ذكر فيما كتب من حواشى المفصل أنه إنما وجب ذكر اللفظ ، لأنا لو قلنا : الكلمة هى الدالة فى المعنى لانتقض بالعقد والخط والاشارة كذلك مع أنها ليست أسماء .

والثانى : أن الضمير فى قوله (فى نفسه) إما أن يكون عائدا إلى الدال ، أو إلى المدلول أو إلى شىء ثالث ، فإن عاد إلى الدال صار التقدير : الاسم ما دل على معنى حصل فى الاسم ، فيصير المعنى : الإسم ما دل على معنى هو مدلوله ، وهذا عبث ، ثم مع ذلك فينتقض بالحرف والفعل ، فإنه لفظ يدل على مدلوله ، وإن عاد إلى المدلول صار التقدير : الإسم ما دل على معنى حاصل فى نفس ذلك المعنى ، وذلك يقتضى كون الشىء حاصلا فى نفسه وهو محال ، فإن قالوا : معنى كونه حاصلا فى نفسه أنه ليس حاصلا فى غيره ، فنقول : فعلى هذا

---

(١٦) انظر الورقة (٦ ظ) من عرائس المحصل .

التفسير ينتقض الحد بأسماء الصفات والنسب ، فإن تلك المسميات حاصلة فى غيرها »(١٧) .

ويقول فى عرائس المحصل عند شرحه متن المصنف لحد الاسم :
« أنه مستدرك بوجوه ثلاثة :

الأول : أنه أغفل ما هو أعم من القيود الثلاثة ، وهو اللفظ ، وحقه أن يقول : هو اللفظ الدال ليخرج عنه ما دل بالخط والإشارة والعقد ، وكل ما يتكلف جوابا منتف من تصديره ذلك فى حد الكلمة .

الثانى : أن الاقتران أعم من خصوص الاقتران بكل واحد من المعانى المغايرة للزمان ، فإن أراد تجرده عن عموم الاقتران ، فهو ظاهر الفساد ، لأن سلب العام يستلزم سلب الخاص ، وحينئذ لا يقارن شيئا من الأسماء دلالة تضمن ، ولا دلالة التزام ، وإن أراد اقترانا خاصا ، وفسره بالاقتران بالزمان كان قيدا رابعا ، ويتحتم ذكره .

الثالث : أن التجرد قد يكون فى نفس الأمر ، وقد يكون فى الذهن ، والعام لا يدل على ما هو أخص منه لا بالوضع ، ولا بالاستلزام ، فلابد من تعيين المراد »(١٨) .

(هـ) يقول فى كتاب تفسير سورة الفاتحة (الباب الثالث أيضا)
« المسألة السابعة : ذكروا للفعل تعريفات (ذكر تعريفين) ثم قال :
التعريف الثالث : قال الزمخشرى : الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان ، وهو ضعيف لوجهين :

---

(١٧) انظر تفسير سورة الفاتحة ١/٣٤ ، ٣٥ .
(١٨) انظر الورقة (٨و) من عرائس المحصل .

الأول : أنه يجب أن يقال (كلمة دالة على اقتران حدث بزمان) ، وإنما يجب ذكر الكلمة لوجوه :

أحدهما : أنا لو لم نقل بذلك لانتقض بقولنا اقتران حدث بزمان ، فإن مجموع هذه الألفاظ دال على اقتران حدث بزمان مع أن هذا المجموع ليس بفعل ، أما إذا قيدناه بالكلمة اندفع هذا السؤال ، لأن مجموع هذه الألفاظ ليس كلمة واحدة .

وثانيها : أنا لو لم نذكر ذلك لانتقض بالخط والعقد والإشارة .

وثالثهما : أن الكلمة لما كانت كالجنس القريب لهذه الثلاثة ، فالجنس القريب واجب الذكر فى الحد ... الخ »(١٩) .

ويقول فى هذا الموضع فى عرائس المحصل :
« قوله : الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان . اعلم أن المراد من الحدث المصدر ، وهذا الحد مستدرك من أوجه ذكرناها أول الكتاب »(٢٠) .

٢ — منهجه وطريقة عرضه للمادة العلمية فى عرائس المحصل ، وفى مؤلفاته المتفق عليها واحدة ، وإليك بعض النصوص التى تؤيد ذلك :

(أ) يقول فى كتاب التفسير الكبير المسمى (مفاتيح الغيب) فى أول سورة البقرة : « ألم » فيه مسألتان :

المسألة الأولى : اعلم أن الألفاظ التى يتهجى بها أسماء مسمياتها

---

(١٩) انظر تفسير سورة الفاتحة ١/٣٦/٣٨ .
(٢٠) انظر ص ٥ من التحقيق ، و (د) من أدلة الترجيح .

الحروف المبسوطة ، لأن الضاد مثلا لفظة مفردة دالة بالتواطؤ على معنى مستقل بنفسه من غير دلالة على الزمان المعين لذلك المعنى ، وذلك المعنى هو الحرف الأول من (ضرب) فثبت أنها أسماء ولأنها يتصرف فيها بالإمالة والتفخيم والتعريف والتنكير والجمع والتصغير والوصف والإسناد والإضافة ، فكانت لا محالة أسماء »(٢١) .

ويقول فى عرائس المحصل : « قوله : الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان : اعلم أن المراد من الحدث المصدر ، وهذا الحد مستدرك من أوجه ذكرناها أول الكتاب ولأن الحروف الجارة المتعلقة بالأفعال نحو قولك : فى الدار زيد كلها تدل على اقتران الحدث بالزمان ضرورة ، لأنها دالة على الفعل الذى تعلقت به ، وكذلك سائر أسماء الأفعال »(٢٢) .

فإذا تأملنا طريقة عرض المادة العلمية فى النصين ، فإننا نرى أن طريقة العرض واحدة ، فهو يبدأ بذكر النص الذى يريد شرحه وتفسيره ، ثم يصدر شرحه بقوله (اعلم) ، ويستخدم التعليل (لأن) فى زيادة التفسير والتوضيح . كما هو واضح فى النصين .

(ب) يقول فى كتابه التفسير الكبير عند حديثه عن فواتح السور : « فإن قيل : لم لا يجوز أن يقال ، هذه الألفاظ غير معلومة ؟ قوله : لو جاز ذلك لجاز التكلم مع العربى بلغة الزنج .

قلنا : ولم لا يجوز ذلك ؟

---

(٢١) انظر التفسير الكبير ٢/٢ (ط ـ طهران) .
(٢٢) انظر ص ٥ ، ٦ من التحقيق .

وبيانه : أن الله تعالى تكلم بالمشكاة ، وهو بلسان الحبشة ، والسجيل والاستبرق فارسيان »(٢٣) .

ويقول فى عرائس المحصل عند حديثه عن بناء فعل الأمر : « فإن قلت : أليس يستقيم عطف الاسم المعرب على الاسم المبنى نحو قولك : جاءنى هذا وزيد ، ويكون الاشراك باعتبار الموضع دون اللفظ .

قلت : إن المعطوف ها هنا معرب لفظا لا تقديرا بخلاف الاسم ، ولأن الاشراك باعتبار الموضع إنما يكون فيما ثبت له الإعراب فى الأصل ومنحه مانح كما فى الأسماء ، وأما فعل الأمر فلا إعراب له البتة لا فى الأصالة ولا فى الفرعية ، فلا يستقيم تقدير الإعراب فيه »(٢٤) .

تأمل معى النصين ، فإنك ترى أسلوب الاستفهام لتقرير ما يريده واضح فيهما ، واستخدامه (فإن قلت ـ قلت ، أو فإن قيل ـ قلت) هى طريقته فى النصين .

٣ ـ عنايته بتفسير المعانى اللغوية للمفردات . يقول فى كتابه التفسير الكبير فى قوله تعالى « ختم الله على قلوبهم »(٢٥) .

« الختم والكتم أخوان ، لأن فى الاستيثاق من الشىء يضرب الخاتم عليه كتما له وتغطية ، لئلا يتوصل إليه أو يطلع عليه »(٢٦) .

ويقول فى عرائس المحصل فى تفسيره معنى كلمة (مظان) فى

---

(٢٣) انظر التفسير الكبير ٨/٢ .
(٢٤) انظر ص ١٠٠ ، ١٠١ من التحقيق .
(٢٥) سورة البقرة الآية ٧ .
(٢٦) انظر التفسير الكبير ٤٨/٢ ، ٤٩ .

بمتن المصنف : « قال الجوهرى : مظنة الشىء موضعه ومألفه الذى يظن كونه فيه ، والجمع مظان »(٢٧) .

هذا ما يمكن قوله فى ترجيح نسبة هذا الكتاب للإمام فخر الدين الرازى ، ولعل الأيام تزيل غموض هـذه النسبة بما هو قاطع لا يتطرق إليـه الشك .

٦ ــ منهج الإمام فخر الدين الرازى فى الكتاب :

حدد الإمام فخر الدين الرازى منهجه فى هـذا الكتاب فى خمسة أطراف . وجعلها الأصل فى شرح أى كتاب ، وأنه يتحتم على كل من حاول شرح كتاب الانتفات إليها ، هى :

الأول : تبديل ما غرب من كلماته بلفظ هو أشهر فى ذلك المصطلح ، وأعرف عنـد أهل تلك الصناعة .

الثانى : توضيح كل معمى من بابه بالإبانة عن مقاصده ، والكشف عن وجهات تناسبها له .

الثالث : حمل كلام المصنف على أحسن التقديرات ، وعلى ما هو أكثر فائدة ، وأقرب إلى الصواب ، وإن بعد احتمال تناول اللفظ له .

الرابع : استلحاق ما اتفق أعماله فى مسألة أو دليله . أو زيادة تحرير أو اختلاف .

الخامس : الإيماء إلى ما عساه يعرض من استدراك أو سهو(٢٨) .

---

(٢٧) انظر فيما سبق من التحقيق .

(٢٨) انظر مقدمة الكتاب الورقة (٢و) .

وإذا تتبعنا الإمام فخر الدين الرازى فى المجلد الثالث (الأصل) من عرائس المحصل الذى هو موضوع هـذا البحث لتألف لنا على مدى التزامه بالمنهج الذى حدده لنفسه ، فإننا نراه قد التزم بمنهجه وطبقه بكل دقة فى هـذا المجلد .

وإليك تفصيل ذلك :

١ ــ عالج الإمام فخر الدين الرازى المفردات الغامضة فى متن المحصل بالشرح والتوضيح معتمدا على المعاجم الأصلية فى هذا الشأن كالصحاح للجوهرى ، وشامل اللغة لأبى منصور الأصبهانى ولم يقف عند حد شرح الغامض من متن المصنف ، بل شرح المفردات الغامضة فيما استشهد به من آيات قرآنية ، وشواهد شعرية ، وأمثلة العرب وأقوالهم .

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) يقول فى تفسير معنى كلمة (مظـان) فى قول المصنف : « رفعته لأن ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الأسماء » .

« قال الجوهرى : مظنة الشىء موضـعه ومألفه الذى يظن كونه فيه والجمع مظان »(٢٩) .

(ب) يقول فى تفسير معنى كلمـة (تفوه) فى قول المصنف : « لم يلزم أن تكون أول كلمة تفوه بها اسما أو فعلا بل مبدأ كلامه موضع خيرة فى أى قبيل شاء » .

« قال الجوهرى : تقول : فهمت بالكلمة أى تلفظت بهـا ، وما

---

(٢٩) انظر ص ٣٨ من التحقيق .

تفوهت بمعنى أى ما فتحت فمى به »(٣٠) .

(ج) يقول فى تفسير معنى (موضع خيرة) فى قول المصنف :
« موضع خيرة فى أى قبيل شاء » .

« قوله : موضع خيرة بكسر الخاء وفتح الياء ، وقد نقلنا فيه عدة لغات فى ديباجة الكتاب قال فى شامل اللغة : الخيرة اسم الاختيار »(٣١) .

وقال فى ديباجة الكتاب الورقة (٣ ظ) « قوله : خيرة ربه . اعلم أن المشهور خيرة بكسر الخاء ، وفتح الياء على مثال عينة من قولك : اختاره الله من خلقه ، وقد روى أيضا بفتح الخاء وتسكين الياء » .

(د) يقول فى تفسير معنى (فينتجها حوارا) فى قول الشاعر :

يعالج عاقرا أعيت عليه ... ليلقحها فينتجها حوارا

« قال الجوهرى : تقول نتجت الناقة على مالم يسم فاعله تنتج ، وقد نتجها أهلها ، والحوار : بالحاء المهملة مضمومة : ولد الناقة ، ولا تزال حوارا حتى يفصل ، فإذا فصل عن أمه سمى فصيلا »(٣٢) .

(هـ) يقول فى تفسير معنى قوله تعالى : « ودوا لو تدهن فيدهنون »(٣٣) .

---

(٣٠) انظر ص ٣٩ من التحقيق .
(٣١) انظر ص ٣٩ ، ٤٠ من التحقيق .
(٣٢) انظر ص ١١٣ ، ١١٤ من التحقيق .
(٣٣) سورة القلم الآية ٩ .

« وقد اختلف العلماء فى معناه إلى أوجه كثيرة ، وأقربها : قال ابن عباس : معنى ذلك ود المكذبون بآيات الله لو تكفر بالله يا محمد فيكفرون »(٣٤) .

(و) يقول فى تفسير معنى (أبؤسا) فى المثل « عسى الغوير أبؤسا » .

« وهو على زنة أفعل مثل أكلب ، وهو جمع بأس أو بؤس وهو الشدة ، والغوير : تصغير الغار ، وقيل : هو ماء لكلب معروف »(٣٥) .

٢ ــ اعتمد الإمام فخر الدين الرازى فى شرحه لمتن المصنف على توضيح المقصود منه بعبارة سهلة ، وتناول المسألة النحوية فى هذا المتن موضحا آراء النحاة فيها ، مدللا لكل رأى يذكره .

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) عند حديثه عن قول المصنف فى الفعل المضارع « ويشترك فيه الحاضر والمستقبل » يقول : « اعلم أنك إذا قلت : زيد يصلى ، كان هذا الفعل المضارع صالحا لأن يراد به الحال أو الاستقبال على ما ذكرناه من التفسير .

وقد اختلف النحويون فى أن استعماله فى كل واحد من الزمانين حقيقة أو مجاز إلى ثلاثة أقوال :

الأول : وهو المشهور وعليه الأكثرون أن مدلوله معنى واحد عام

---

(٣٤) انظر ص ١١١ من التحقيق .
(٣٥) انظر ص ٣٠٤ من التحقيق .

مشترك بين الزمانين ولا دلالة له على خصوصية الحضور والاستقبال كما أن سائر أسماء الأجناس كذلك .

وذكر رأى ابن السراج ، وحجته على أن المضارع يصلح للزمانين حقيقة ، وذكر رأى القائلين بأنه حقيقة فى الزمان الحاضر ومجاز فى المستقبل ، ودليلهم على ذلك .

وذكر رأى القائلين بأنه مجاز فى الحال حقيقة فى المستقبل ، ودليلهم على ذلك .

ثم قال « ويحتمل قولا رابعا ، وهو أن يكون اللفظ مشتركا بينهما ، ويدل على ظهور هذا الاحتمال حسن قول السامع : هو يصلى الآن أو بعد الزوال ... الخ »(٣٦) .

(ب) عند حديثه فى عوامل النصب عن قول المصنف : المنصوب انتصابه بأن وأخواتها . يقول : « وإنما خصص المصنف (أن) بالذكر لوجهين :

الأول : أنها أم الباب . الثانى : أنهم اتفقوا على أنها عاملة بنفسها واختلفوا فى الثلاثة الباقية ... الخ(٣٧) .

٣ ــ تتبع الإمام فخر الدين الرازى عبارة الزمخشرى فى المفصل فحملها على أحسن التقديرات وعلى ما هو أكثر فائدة ، وأقرب إلى الصواب .

---

(٣٦) انظر ص ١٩ من التحقيق .

(٣٧) انظر ص ٤٥ من التحقيق .

ولذلك كثيرا ما نراه يعترض على عبارة المصنف بقوله : (فى عبارة المصنف تساهل ، فى عبارة المصنف نظر ... الخ) .

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) يعترض على قول المصنف : « القسم الثانى فى تصنيف الأفعال » فيقول : « ولقائل أن يقول : فى عبارة المصنف تساهل » .

بيان ذلك : أنه قال : « القسم الثانى فى تصنيف الأفعال ، ثم ذكر بعده حد الفعل ، وخصائصه ، وذلك مغاير لتصنيف الفعل وتفسيره ، فقد أدخل فى القسم الثانى ما هو خارج عنه ، ولو قال : القسم الثانى فى تمييز الفعل وتصنيفه سقط ما ذكرناه من الاعتراض »(٣٨) .

(ب) يعترض على قول المصنف عند حديثه عن الأفعال الخمسة « وهو إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة » فيقول : « ولقائل أن يقول : قول المصنف « وهو إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة » فيه تساهل ، لأن المعدود فى الأمثلة الخمسة إنما هو ضمير جماعة الذكور دون الإناث ، فالأجدر به أن يقول : أو جماعة الذكور ، لابد من هذا القيد »(٣٩) .

(ج) يعترض على المصنف فى ترتيبه للأفعال المضارعة المبدوءة بالزوائد الأربع ، فيقول : « ولقائل أن يقول فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

---

(٣٨) انظر ص ١٠ من التحقيق .

(٣٩) انظر ص ٢٨ من التحقيق .

الأول : أن أبا البركات وغيره نقلا أن الأصل أن يخبر الإنسان أولا عن نفسه ، ثم ثانيا عن نفسه وعمن معه ، ثم يخبر بعد ذلك عن المخاطب ، ثم عن الغائب ، والمصنف قد أخل بهذا الترتيب فى الذكر كما تراه ... الخ »(٤٠) .

(د) يوضح المراد من قول المصنف عند حديثه عن إعراب الفعل المضارع ويحمله على أحسن التقديرات فيقول : « فقول المصنف : وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الأسم .

المراد منه أن وجوه الإعراب لا تفيد فيه معانيا لم تكن مستفادة من خصوص صيغته ونظمه بخلاف الاسم ، فإنه يفيد اختلاف وجوه الإعراب فيه اختلافا فى معانيه ... الخ »(٤١) .

٤ — ربط الإمام فخر الدين بين مسائل الكتاب ، وما ناقشه من قضايا فى مواضع مختلفة ، وذلك بالإحالة على ما ذكره ، أو يذكر أنه سيفصله فيما يأتى فى موضعه ، وبذلك خلا كتابه من التكرار غير المفيد ، وإذا كان فى المسألة زيادة تقرير أو اختلاف عما ذكره أو سيذكره فى موضعه نص عليه ووضحه ، وأشار إلى ما عساه يعترض من استدراك أو سهو من المصنف .

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) يقول عند شرحه متن المصنف : « الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان » . « اعلم أن المراد من الحدث المصدر ، وهذا الحد

---

(٤٠) انظر ص ١٨ من التحقيق .
(٤١) انظر ص ٣٤ من التحقيق .

يستدرك من أوجه ذكرناها أول الكتاب ، ولأن الحروف الجارة المتعلقة بالأفعال فى نحو قولك : فى الدار زيد كلها تدل على اقتران الحدث بالزمان ضرورة ، لأنها دالة على الفعل الذى تعلقت به ، وكذلك سائر أسماء الأفعال ألا ترى أن معنى (صه) اسكت ، ومعنى (هيهات) بعد ذلك ... الخ »(٤٢) .

(ب) ويقول عند شرحه قول المصنف فى خصائص الفعل : ومن خصائصه صحة دخول قد « اعلم أنه إنما اعتبر صحة الدخول ، ولم يعتبر الدخول نفسه لما ذكرناه أول الكتاب فى خصائص الإسم »(٤٣) .

(جـ) يقول عند حديثه عن لن الناصبة للمضارع : « وقد اختلفوا فى أنها تقتضى النفى دائما أو غير دائم ، وفى أنها مركبة من حروف المعانى أو من الحروف البسيطة كما يأتيك تفصيله فى القسم الثالث »(٤٤) .

(د) يقول عند حديثه عن (اذبح) « والمعنى اتخذ ذبيحة ، والأصل فيه : اذ تبح على زنة افتعل ، فأبدلت تاء افتعل دالا ، ثم ادغمت الدال الأولى فى الثانية ، وسيأتيك الكلام فيما نقلت فيه تاء افتعل عن أصلها مفصلا فى قسم المشترك »(٤٥) .

---

(٤٢) انظر ص ٥ ، ٦ من التحقيق .
(٤٣) انظر ص ٦ من التحقيق .
(٤٤) انظر ص ٥١ من التحقيق .
(٤٥) انظر ص ٤٣٠ من التحقيق .

٧ ــ اسلوبه وطريقة عرضه للمادة العلمية :

(أ) اســـلوبه :

اعتمد الإمام فخر الدين الرازى فى شرحه لمتن المصنف على الأسلوب الواضح المفصل للمادة العلمية التى يعرضها الزمخشرى فى مفصله بصورة موجزة ، فيذكر متن المصنف ، ثم يوضح كل كلمة تحتاج إلى توضيح ، ويشير إلى مرجع الضمائر . وبذلك يستطيع القارىء فهم المقصود من كلام المصنف دون كد للذهن وارهاق للعقل .

وإليك بعض الأمثلة :

١ ــ يشرح قول المصنف عند حديثه عن الفعل المضارع : « ويشترك فيه الحاضر والمستقبل » فيقول « قوله : « ويشترك فيه » الضمير يرجع إلى الفعل المضارع ، ويحسن أيضا أن يرجع إلى صيغة « ما » من قوله : « وهو ما تعتقب » ، وربما وقع فى بعض النسخ « فيها » وحينئذ يكون الضمير المؤنث عائدا إلى ما ذكر من الأمثلة ، أو إلى الزوائد . والمعنى : يشترك فيها الزمان الحاضر ، والزمان المستقبل ، والمشهور إنما هو تذكير الضمير »(٤٦) .

٢ ــ يشرح قول المصنف عند حديثه عن نصب المضارع بعد حتى « أو كان متقضيا إلا أنه فى حكم المستقبل من حيث أنه فى وقت وجود السير الفعل من أجله كان مترقبا » .

فيقول : « اعلم أن الضمير المرفوع الذى هو اسم كان ، والضمير المنصوب الذى هو اسم أن يرجعان إلى الفعل المضارع المنصوب الواقع

---

(٤٦) انظر ص ٢١ من التحقيق .

بعد حتى ، و (المفعول) مجرد صفة السير ، والضمير المجرور بالاضافة فى قوله (من أجله) يرجع إلى الفعل المضارع المنصوب بعد حتى ، الفعل الأول إنما أوجده المتكلم لأجل وقوع الفعل الثانى فيما يستقبل »(٤٧) .

(ب) طريقــة عرضه المادة العلمية :

اعتمد الإمام فخر الدين الرازى فى عرضه للمادة العلمية فى هذا الكتاب على التقديم للمسألة التى فى متن المصنف ، فيذكر شرحا وافيا للمسألة ، ويوضح آراء النحاة فيها ، ويدلل لكل رأى يذكره ، ثم بعد ذلك يبدأ فى شرح متن المفصل ، موضحا كل جزئية فيه .

وإليك بعض الأمثلة :

١ ــ صدر حديثه عن تصنيف الأفعال ببحثين :

البحث الأول : تناول فيه اختصاص الاسم بفضيلة وقوة لم توجد فى الفعل ، وذكر الدليل على ذلك ، وذكر أن مذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ، ولذلك كانت رتبته متأخرة عن مرتبة الاسم .

وتحدث عن الصيغ التى اصطلح النحويون على تسميتها أفعالا ، وهل هذه التسمية حقيقية أو مجازية ، أو من قبيل الاصطلاح العرفى .

البحث الثانى : ذكر فيه أن المشهور أن الفعل ينقسم بانقسام الزمان إلى ثلاثة أقسام : ماض وحاضر ومستقبل ، وذكر آراء النحاة

---

(٤٧) انظر ص ٨٣ من التحقيق .

فى هـذه القسمة ، ودليـل كل رأى ، ورجح رأى الجمهور ودليـل ترجيحه له .

وبعد أن فرغ من هـذا التقديم أخذ يشرح متن المصنف(٤٨) .

٢ ــ صدر حديثه عن إعراب الفعل المضارع ببحثين :

البحث الأول : ذكر فيه أن الفعل المضارع محمول على الإسم فى الإعراب ، والاسم هو الأصل فى الإعراب .

البحث الثانى : ذكر فيه أن كل ألف ونون ضارع ألفى التأنيث فانه يعد سببا مانعا من الصرف والألف والنون لا يقتضيان منع الصرف من حيث هما كذلك ، بل لمشابهتها ألفى التأنيث فى امتناع لحوق تاء التأنيث بهما .

ثم قال : « وإذا عرفت هـذا فقول المصنف : « وليست هـذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم » المراد منه أن وجوه الإعراب لا تفيد فيه معانيا لم تكن مستفادة من خصوص صيغته ونظمه بخلاف الإعراب ، فإنه يفيد اختلاف وجوه الإعراب فيـه اختلافا فى معانيه كما بيناه فى البحث الأول »(٤٩) .

٣ ــ صدر حديثه عن أفعال القلوب ببحثين :

البحث الأول : تحدث فيه عن معنى أفعال القلوب ، وعملها ، وذكر رأى كل من ابن السراج والفارسى فيها .

البحث الثانى : تحدث فيه عن قول أبى البركات : ظننت تستعمل

---

(٤٨) انظر ص ١ : ٤ من التحقيق .
(٤٩) انظر ص ٣٣ ، ٣٤ من التحقيق .

على ثلاثة أوجه « ثم شرح فى شرح متن المصنف فقال : « قوله : وهى سبعة ... الخ »(٥٠) .

٤ ــ صدر حديثه عن (عسى) من أفعال المقاربة ، فذكر أنها فعلا لاتصال الضمائر بها خلافا لمن قال انها حرف وذكره أبو البركات .

وذكر معانى (عسى) فى الصحاح ، وشاهل اللغة ، وتحدث عن وجوه استعمالاتها ، ثم أخذ فى شرح متن المصنف(٥١) .

٥ ــ صدر حديثه عن الفعل الثلاثى بقوله : « التفسير : اعلم أن الفعل الثلاثى نوعان : مجرد ، ومزيد .

والمجرد ثلاثة أبنية لا غير ، فعل نحو ضرب ، وفعِل مثل شرب ، وفعُل نحو ظرف فنفرد كل واحد منها ببحثه . ثم شرح فى شرح كل واحد منها ، موضحا كلام المصنف من خلال الشرح(٥٢) .

ثانيا : موقفه من الشواهد النثرية والشعرية :

(أ) الشواهد القرآنية :

بلغت الشواهد القرآنية فى المجلد الثالث (الأفعال) سبعون شاهدا ، وقد اتبع الإمام فخر الدين الرازى منهجا دقيقـا فى شرحه لهذه الشواهد ، يعتمد على العناصر التالية :

١ ــ ذكر موضع الشاهد فى الآية ، وسبب الاستشهاد ، وآراء النحاة فيه إن كان هناك اختلاف ، وإليك بعض الأمثلة .

---

(٥٠) انظر ص ٢١٢ : ٢١٦ من التحقيق .
(٥١) انظر ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ من التحقيق .
(٥٢) انظر ص ٣٨١ وما بعدها من التحقيق .

(أ) يقول مستدلا على نصب الفعل المضارع بعد الفاء فى جواب النهى : « نحو قوله فى التنزيل « ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى »(٥٣) .

الشاهد فيه : أن « يحل » جواب النهى ، وهو منصوب عند أهل البصرة بأن مضمرة بعد الفاء ، والتقدير : فأن يحل . وعند أهل الكوفة هو منصوب بالفاء نفسها كما عرفته .

ولقائل أن يقول : كما احتمل النصب بأنه جواب الفاء احتمل أن يكون معطوفا ، وحينئذ يكون نهيا ، ولا يكون من هذا الباب »(٥٤) .

(ب) يقول عند حديثه عن عطف الفعل المضارع على الجواب المجزوم نحو « قوله تعالى : « وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم »(٥٥) .

الشاهد فيه : أنه جزم الفعل المعطوف بثم على يستبدل ، والمعطوف عليه مجزوم لأنه جواب الشرط ، ويجوز من حيث العربية رفعه على القطع عما قبله ، والاستئناف لما بعده »(٥٦) .

(ج) يقول فى باب (كان وأخواتها) عند حديثه عن (تفتؤ) قوله تعالى فى التنزيل « تالله تفتؤ تذكر يوسف »(٥٧) .

---

(٥٣) سورة طه الآية ٨١ .
(٥٤) انظر ص ٦٨ من التحقيق .
(٥٥) سورة محمد الآية ٣٨ .
(٥٦) انظر ص ١٤٤ من التحقيق .
(٥٧) سورة يوسف الآية ٨٥ .

الشاهد فيه : أن حرف النفى محذوف من اللفظ ، وهو مراد فى المعنى ، وتقديره : لا تفتؤ لأنه وقع جواب القسم ، وهو إذا كان فعلا مضارعا لزمه اللام والنون ، أو أحدهما فى جواب الاثبات كما ستعرفه ، فلما خلا « تفتؤ » من كل واحد منهما علم أنه جواب النفى وأن حرف النفى مقدر »(٥٨) .

٢ ــ ذكر القراءات القرآنية فى الآية إن كان فى الآية قراءة سبعية أو شاذة ، مع نسبة كل قراءة إلى صاحبها .

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) يقول فى قوله تعالى « لنبين لكم ونقر فى الأرحام ما نشاء »(٥٩) .

« اعلم أن المصنف أورد الآية فى معرض الدلالة على أنه يجوز رفع قول الشاعر (ويغضب) ، ألا تراه قال : أى نحن نقر ، فاقتصر على ذكر تأويل الرفع ، وهى قراءة أئمة الثمانية .

قال عبد الجبار : ونقر بالرفع على الاستئناف إذ ليس المعنى خلقناكم ، وقوى النصب على أن يكون معطوفا فى اللفظ ، والمعنى مختلف ، لأن اللام فى قوله (لنبين) للتعليل واللام المقدرة مع (نقر) للصيرورة ، والنصب قراءة عاصم من طريق الشواذ »(٦٠) .

(ب) يقول فى قوله تعالى : « ودوا لو تدهن فيدهنون »(٦١) .

---

(٥٨) انظر ص ٢٨٨ من التحقيق .
(٥٩) سورة الحج الآية ٥ .
(٦٠) انظر ص ١٠٥ ، ١٠٦ من التحقيق .
(٦١) سورة القلم الآية ٩ .

« وقد اختلف العلماء فى معناه إلى أوجه كثيرة وأقربها قال ابن عباس : معنى ذلك ود المكذبون بآيات الله لو تكفر بالله يا محمد فيكفرون .

وقوله (ودوا) فعل ماض ، والواو ضمير الفاعلين ، ووزن (ودوا) فعلوا بكسر العين ، (لو تدهن) فعل مستقبل ، (فيدهنون) معطوف على (تدهن) وليس بجواب ، ولو كان جوابا لحذفت النون .

وحكى أبو سعيد : أن هارون قال : رأيت فى المصاحف (فيدهنوا) بإسقاط النون علامة النصب »(٦٢) .

(ج) يقول فى قوله تعالى : « وما هو على الغيب بظنين »(٦٣) « بالظاء كما هى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ويعقوب .

والمعنى أنه ليس بمتهم على الغيب ، بل هو الثقة فيما يخبره عن الله تعالى ، وقرأ باقى الثمانية بضنين بالضاد أى بخيل فيكتم الغيب ، ولا يخبر به حتى يأخذ عليه حلوانا كما هى عادة الكهنة ، و (على) يتعلق بالفعل على كل واحد من القراءتين »(٦٤) .

٣ ــ العناية بإثبات آراء المفسرين فى بعض الآيات التى تحتاج إلى ذلك ، فنقل عن الكشاف للزمخشرى ، وعن القاضى عبد الجبار ، وعن أبى عامر الجرجانى صاحب البيان ، وعن الإمام أبى بكر الأنفوى صاحب الاستغناء وغيرهم .

---

(٦٢) انظر ص ١١١ ، ١١٢ من التحقيق .
(٦٣) التكوير الآية ٢٤ .
(٦٤) انظر ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ من التحقيق .

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) يقول فى قوله تعالى « إذا أخرج يده لم يكد يراها »(٦٥) « قال فى الكشاف : لم يكد يراها مبالغة فى لم يرها ، أى لم يقرب أن يراها فضلا عن أن يراها »(٦٦) .

(ب) يقول فى قوله تعالى « ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون »(٦٧) « قال عبد الجبار قوله (قل الله) جواب (قل من أنزل) ، وارتفاعه بفعل محذوف أى أنزله الله ، ونحو ذلك (فى خوضهم) يجوز أن يتعلق (بذرهم) على أنه ظرف له ، وأن يكون حالا من ضمير المفعول أى ذرهم خائضين ... الخ »(٦٨) .

(ج) يقول فى قوله تعالى « ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون »(٦٩) .

« ونقل صاحب البيان فى علم التفسير أن قوله (تكتموا) جزم عند أهل البصرة بالعطف على (تلبسوا) .

وقال الكوفيون : هو نصب عطف على الصرف ، و « لا » حرف نهى ، و (تلبسوا) جزم بلا ، وعلامة جزمه سقوط النون كما تقدم ... الخ »(٧٠) .

---

(٦٥) سورة النور الآية ٤٠ .
(٦٦) انظر ص ٣١٨ من التحقيق .
(٦٧) سورة الأنعام الآية ٩١ .
(٦٨) انظر ص ١٣٣ من التحقيق .
(٦٩) سورة البقرة الآية ٤٢ .
(٧٠) انظر ص ٩٧ من التحقيق .

(د) يقول فى قوله تعالى « ولا يؤذن لهم فيعتذرون »(٧١) .

« قال صاحب الاستغناء : قوله « فيعتذرون » عطف على (يؤذن) وليس بجواب النفى ، إذ لو كان جوابا لحذف النون ، وقال : فيعتذروا ... الخ »(٧٢) .

(ه) يقول فى الآية السابقة أيضا « وزعم الفراء أنه اختير فيه الرفع لتتفق الآيات »(٧٣) .

(ب) موقفه من الاستشهاد بالحديث :

استشهد الإمام فخر الدين الرازى بالحديث فى المجلد الثالث (الأعمال)مرتين :

الأولى : قراءة النبى ﷺ « فبذلك فلتفرحوا »(٧٤) .

الثانية : فيما نقله عن الخضرمى تعليقا على قول الشاعر :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب ... لسب بذلك الجرو الكلابا

قال « قال الخضرمى : وأحسن من ذلك أن ينصبه (الكلاب) على التشبيه بالمفعول به لما أضمر (السب) وجعله المنسوب مبالغة ، فنصب على التشبيه كما جاء فى الحديث « أن امرأة كانت تهراق الدماء » ، والأصل : ان امرأة كانت تهراق دماؤها فلما جعلت المرأة

---

(٧١) سورة المرسلات الآية ٣٦ .
(٧٢) انظر ص ١٠٨ من التحقيق .
(٧٣) انظر ص ١٠٨ من التحقيق .
(٧٤) انظر ص ١٥٤ ، ١٦١ من التحقيق .

المهراقة مبالغة ، ورفع ضميرها بتهراق نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به على جهة البيان بحقيقة المهراق »(٧٥) .

(د) موقفه من الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم :

أكثر الإمام فخر الدين الرازى فى المجلد الثالث (الأعمال) من الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم ، وبلغ عددها فى هذا المجلد أربعة عشر مثلا وقولا .

وكان يعتمد فى شرحه للمثل على بيان موضع الشاهد فيه ، وسبب الاستشهاد ، وأصل المثل ومضربه أحيانا ، وكذا كانت طريقته فى أقوال العرب .

وإليك بعض الأمثلة :

١ — يقول ص ٢٣٤ « قولهم فى المثل السائر « من يسمع يخل » الشاهد فيه : أنه اقتصر على الفاعل وحده ، وأسقط كل واحد من مفعولى (يخل) واو ذكرهما قال : يخل المسموع صحيحا ، ويخل جزم يخال ، وفيه ضمير مستتر فاعل يسمع » .

٢ — يقول ص ٣٠٣، ٣٠٤ « وقال فى (عسى) «عسى الغوير أبؤسا» الشاهد فيه : أن القياس فيه عسى الغوير أن يبأس لما عرفته من أن خبر عسى إنما يكون أن مع الفعل المضارع ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك ، وجعلوا الخبر اسما ، فقالوا عسى الغوير أبؤسا أجروه مجرى قارب ، فكأنه قيل : قارب الغوير أبؤسا ، وهى على زنة أفعل مثل أكلب ،

---

(٧٥) انظر ص ١٩٨ من التحقيق .

وهو جمع بأس أو بؤس ، وهو الشدة ، والغوير : تصغير الغار وقيل : هو ماء لكلب معروف .

قال الأصمعي : أصله أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فهلكوا ، أو أتاهم عدو فقتلهم ، فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر .

وقال الميداني : أصل المثل فيما يقال من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير الخمي من العراق إليها ، ومعه الرجال ، وكان الغوير على طريقه : عسى الغوير أبؤسا ، أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير » .

٣ ــ يقول ص ٢٩ عند حديثه عن الإعراب في الفعل المضارع « وقد يفعل العرب نظير هذا في الأسماء الظاهرة من ذلك قولهم : هذا حب رماني ، فإنما يريد المتكلم اضافة الحب إلى نفسه لا الرمان ، لأنه لا يملكه ، ولكن الرمان لما كان الحب مضافا إليه ، والمضاف والمضاف إليه كاسم واحد ، فإذا كان هذا من كلامهم كان ما ذكرناه أولى » .

٤ ــ يقول ص ٨٦ « قولهم : مرض حتى لا يرجونه بالرفع ، وعلامة الرفع إثبات النون والتقدير : حتى هم لا يرجونه » .

٥ ــ يقول ص ٨٦ « قولهم : شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه .

الشاهد فيه : أن الشرب لما كان سببا لمجيء البعير بهذه الصفة التي هي جر البطن استقام رفع يجيء ، وهو مهموز اللام ، والكلام فيه على نحو ما تقدم » .

(د) موقفه من الشواهد الشعرية :

بلغت الشواهد الشعرية في المجلد الثالث (الأفعال) خمسة وستين شاهدا واتبع الإمام فخر الدين الرازي منهجا دقيقا في شرحه للشواهد الشعرية يعتمد على العناصر التالية :

١ ــ نسبة البيت إلى قائله إن كان له قائل .

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) يقول ص ٩٣ « الثالثة قول امرىء القيس بن حجر :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه ... وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

فقلت له لا تبك عينك إنما ... نحاول ملكا أو نموت فنعذرا »

(ب) يقول ص ١٠٩ « الثالثة قول العنبري :

غير أنا لم تأتنا بيقين ... فنرجي ونكثر التأميلا »

(ج) يقول ص ١١٠ أيضا « الرابعة قول جميل :

ألم تسأل الريح القواء فينطق ... وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

ومختلف الأرواح بين سويقة ... وأحدب كادت بعد عهدك تخلق »

٢ ــ ذكر أوجه الاختلاف في قائل البيت إن كان في قائله اختلاف .

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) يقول ص ٩٩ فى قول الشاعر :

ولا تمش فى الحبب الضراء ولا تطع
ذوى الضغن عند الماذق المتحفل
ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته
فإنك إن تفعل تسفه وتجهل

« واختلفوا فى قائله ، فقيل : إنه جحدر العكلى ، وقيل هو للخطيم العكلى » .

(ب) يقول ص ١٠٤ فى قول الشاعر :

وما أنا للشىء الذى ليس نافعى ويغضب منه صاحبى بقؤول

« وقد اختلف فى قائل هذا البيت ، فقال سيبويه : سمعنا من ينشد هذا من العرب لكعب الغنوى ، وقال بعضهم البيت لطفيل .

قال فى الحواشى : الصحة أنه لكعب ، لأنى راجعت ديوان طفيل فلم أر فيه قصيدة على هذا الروى » .

(ج) يقول ص ١١٤ ، ١١٥ « التاسعة : قول أبى اللحام التغلبى ، وعزاه أبو سعيد إلى عبد الرحمن بن أم الحكم .

على الحكم المأتى يوما إذا قضى قضيته ألا يجور ويقصد »

٣ ــ ذكر موضع الشاهد فى البيت ، وسبب الاستشهاد ، وآراء النحاة فيه إن كان فيه موضع اختلاف ، وبيان معانى المفردات الغامضة فيه .

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) يقول ص ١٠٩ فى قول العنبرى :

غير أنا لم تأتنا بيقين فنرجى ونكثر التأويلا

« الشاهد فيه : أن الفعل المضارع بعد الفاء مرفوع لوقوعه موقع الخبر ، لأن التقدير فنحن نرجى .

والرجاء بالمد : الأمل .

قالوا ولا يحتمل إلا الرفع لأن المعنى على أن الآتى لم يأت بيقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ، ولا يفيد هذا المعنى إلا الرفع » .

(ب) يقول ص ١٣٤ ، ١٣٥ فى قول الأخطل :

وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكل حتف امرىء يجرى بمقدار

« الشاهد فيه : أنه قطع (نزاولها) عما قبله ، وهو الأمر . ولم يجعله جوابا له ، ورفعه على الاستئناف .

قال سيبويه : تقول : ائتنى آتك فتجزم على ما وصفنا ، وإن شئت رفعت على ألا تجعله متعلقا بالأول ، ولكن تبتدئه ، وتجعل الأول مستغنيا عنه كأنه يقول : ائتنى أنا آتيك ، ومثل ذلك قول الشاعر :

وقال رائدهم ارسوا نزاولها

وقائله : الأخطل ، والكلام فيه على نحو ما ذكرناه فى (يدعوك) .

قال الجوهرى : الرائد : الذى يرسل فى طلب الكلأ ، يقال : لا يكذب الرائد أهله . وقال فى شامل اللغة : المزاولة معالجة الأشياء ، وتقول رسى الشىء يرسو بمعنى ثبت وقوله : أرسوا صيغة أمر بفتح الهمزة ، لأنه من أرست السفينة إذا حبسها بالمرساة من الجرى .

ورأيت فى ديوان الأخطل : وقال سيدهم • وذلك أنهم لما رأوا السفينة تجمعوا فى أخذها ، فأمر أمير القوم الملاحين بإرساء السفينة طمعا فى أخذها كما فى البيت » •

(ج) يقول ص ٢٧٩ فى قول عدى :

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ف فألوت به الصبا والدبور

« الشاهد فيه : أن المعنى : ثم صاروا كأنهم ورق جف •

قال عبد المجيد : ولا يستقيم اعتبار الوقت لأنهم على هذه الصفة فى هذا الوقت وغيره وليس غرض الشاعر أنهم فى الضحى على هذه الحالة ، لأنه لا معنى لتخصيصه به دون غيره من الأوقات •

تقول : جف الثوب وغيره إذا زال ما فيه من الرطوبة ويبس ، وألوت به أى ذهبت به ريح الصبا وريح الدبور •

قال الجوهرى : تقول : ألوت به عنقاء مغرب أى ذهبت به » •

٤ ــ ذكر المناسبة التى قيل فيها البيت فى معظم الأحيان ، والاشارة إلى القصيدة التى منها بذكر سابق للبيت أو تال له •

وإليك بعض الأمثلة :

(أ) يقول ص ٩٤ ، ٩٥ فى قول امرىء القيس بن حجر :

بكى صاحبى لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا
فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا

« والقصة أن امرأ القيس لما قتلت بنو أسد أباه توجه إلى ملك الروم يستنجده لطلب ملك أبيه ، وصحبه عمرو بن قميئة الشاعر فى

سفره ، ولم يعلمه امرؤ القيس بمراده ، ولا إلى أين يقصد ، فلما وصلا إلى الدرب ، وهو أحد الدروب التى من أرض الشام وبلاد الروم ، اعترتهما شدائد ، وأشرفا على الهلاك ، فبكى صاحبه من ذلك ، فأخبره امرؤ القيس بما هو مقصوده ومقصده ، وقال له : من سعى فى طلب الملك لم يستعلم أن ينزل به مثل هذه المهالك ، فإنه إن أصاب بغيته فلها سعى ، وإن مات عذر فى سفره وتغربه ، لأنه لم يكن سفره إلا ليحصل له الملك ، ولم تكن ارادته شيئا من المال » •

(ب) يقول ص ٢٤٩ فى قول جران العود :

لقد كان لى عن ضرتين عدمتنى وعما ألاقى منهما متزحزح

« وجران العود لقب شاعر من نمير ، واسمه المستورد ، وإنما لقب بذلك لقوله يخاطب امرأتيه فى هذه القصيدة :

خذا حذرا يا جارتى فإننى رأيت جران العود قد كان يصلح

يعنى أنه كان قد اتخذ من جلد البعير سوطا ليضرب به الضرتين ، وكان جلدا طريا فوضعه فى الشمس ليجف ، فرآه بعد أيام وقد أخذ يجف ، فأزجر امرأتيه بذلك وخوفهما به » •

(ج) يقول ص ٢٦٢ فى قول حسان :

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء
على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتناء

« وكان حسان يهجو بالقصيدة أبا سفيان بن حرب ، وكان قد هجا النبى عليه السلام وأولها :

عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء

ثم قال بعد أبيات :

لشعثاء التى قد تيمته فدس لقلبه منها شفاء

ويروى أن حسان أنشدها النبى عليه السلام ، فلما انتهى إلى قوله :

هجوت محمدا فأجبت عنه وعند الله فى ذلك لجزاء

فقال له النبى عليه السلام : يا حسان جزاك الله الجنة . فلما أنشده قوله فيه :

فإن أبى ووالدتى وعرضى لعرض محمد منكم وقاء

فقال له النبى عليه السلام : وقاك الله حر النار يا حسان ، ثم لما أنشده :

أتهجوه ولست له بند فشركما لخيركما الفداء

قال من حضر : هذا أنصف بيت قالته العرب » .

ثالثا : موقفه من المذاهب النحوية :

عاش الإمام فخر الدين الرازى فى النصف الثانى من القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجرى ، وفى هذه الفترة كان التناظر الشخصى بين علماء النحو قد خفى أثره ، وبوادر الخلاف والتعصب الذى كان بين الخليل بن أحمد البصرى (ت ١٧٥هـ) وزميله الرؤاسى الكوفى (١٩٥هـ) تقريبا ، وتركز بين سيبويه (١٨٠هـ) ، والكسائى (١٨٩هـ) وبلغ أشده بين المبرد (٢٨٥هـ) ، وثعلب (٢٩١هـ) قد أخذ يخبو بين تلاميذ هؤلاء وأولئك ، وظهرت طبقة جديدة من النحاة ابتعدت عن حمى التعصب ، وحماسة الجدل ، وعزة التمسك بالرأى .

وهكذا وجدت طبقة من النحويين لا يمنعها أن تأخذ فى بعض المسائل النحوية بآراء البصريين وأن تأخذ فى البعض الآخر بآراء الكوفيين ، أو أن ترجح أحدهما على الآخر دون تعصب أو أن تبتدع رأيا جديدا بدا لها .

والإمام فخر الدين الرازى من هذه الطبقة التى استقصت أطراف النحو ، وجمعت آراء علمائه لا فرق بين بصرى ولا كوفى ، وإن كان فى معظم الأحيان يميل إلى مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، فقد نقل الكثير من آراء سيبويه وأبى سعيد السيرافى وغيرهم ممن يميلون إلى المذهب البصرى كما ستعرف عند حديثنا عن مصادر الكتاب .

وإليك بعض الأمثلة من المجلد الثالث (الأفعال) :

١ ــ اختصاص الاسم بفضيلة وقوة عن الفعل .

قال سيبويه ١/٦ « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هى الأولى ، وهى أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون إنما هى من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا » .

وقال السيرافى « إن الفعل أثقل من الاسم ، وهو فرع عليه من قبل أنه لا يقوم بنفسه والفرع لابد له من أصل يؤخذ منه يكون حكم ذلك الأصل أن يكون قائما بنفسه غير محتاج إلى سواه »(٧٦) .

---

(٧٦) انظر شرح السيرافى لكتاب سيبويه ١٧/١ ، رسالة .

وقال الزمخشري « لأن الاسم يدل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران بالزمان بخلاف الفعل »(٧٧) .

ويقول الإمام فخر الدين في عرائس المحصل « أن الاسم مختص بزيادة فضيلة وقوة لم توجد في الفعل كما قررناه أول الكتاب »(٧٨) .

وفي أول الكتاب الورقة (٧ ظ) يقول « والمشهور أن الاسم يكون مسندا ومسندا إليه نحو زيد قائم والقائم زيد ، والفعل يكون مسندا لا غير نحو ضرب زيد ، فإن الضرب مسند إلى الفاعل ، وإذا قلت : زيد ضرب كان الفعل أيضا مسندا إلى الضمير المستكن فيه » .

٢ ـ الفعل والمصدر أيهما مشتق من الآخر .

قال سيبويه « وأما الفعل فأبنية أخذت من لفظ أحداث الأسماء »(٧٩) .

يقصد بذلك أن الأفعال أبنية اشتقت من المصادر وتابعه في ذلك جمهور البصريين وقال الكوفيون : إن الفعل بأبنائه المصدر ، والمصدر مأخوذ من الفعل ، وذكر كل فريق حججا تؤيد مذهبه(٨٠) .

ويقول الإمام فخر الدين في عرائس المحصل « وقد عرفت أيضا أن مذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ، فاستحق لذلك أن تكون رتبته متأخرة عن مرتبة الاسم »(٨١) .

---

(٧٧) انظر المفصل ص ٦ .

(٧٨) انظر ص ١ من التحقيق .

(٧٩) انظر سيبويه ١/٢ .

(٨٠) انظر الانصاف ١/٢٣٥ ، المسألة ٢٨ .

(٨١) انظر ص ١ من التحقيق .

فهو في هذا يذهب مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

٣ ـ دلالة المضارع على الحال والاستقبال

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع صالح للحال والاستقبال حقيقة ، فيكون مشتركا بينهما .

وذهب الفارسي وابن أبي ركب إلى أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال .

وذهب ابن طاهر إلى أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال .

وذهب الزجاج إلى أنه لا يكون إلا للمستقبل ، وأنكر أن يكون الحال صيغة لغته .

وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا يكون إلا للحال ، لأن المستقبل غير محقق الوجود(٨٢) .

وفي هذه المسألة يقول الفخر الرازي « المشهور أن الفعل ينقسم بانقسام الزمان إلى ثلاثة أقسام : ماض وحاضر ومستقبل ، تقول : قد صلى زيد ، وهو يصلي الآن ، وسيصلي بعد الزوال ، وأنكر بعض النحويين ذلك وقال : الفعل إما ماض وإما مستقبل ، والحاضر لا يعقل وقوعه لأن الفعل لا ينفك عن جزأين : أحدهما : منقض ، والآخر منتظر ، والأول هو الماضي ، والثاني هو المستقبل ، وقد اختار هذا المذهب بعض المتأخرين من أهل هذه الصناعة وجوابه : أن الفعل قد يكون منقضيا بجميع أجزائه نحو قولك : صلى زيد وهو المسمى عندهم بالماضي ، وقد يكون بحيث لم يدخل شيء من أجزائه في الوجود كقولك : سيصلي

---

(٨٢) انظر المقتضب ١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٠ ، ٢١١ ، والهمع ٧/١ .

وهو المسمى بالمستقل ، وقد يكون حصل بعض أجزائه وفاعله آخذ فى إيجاد جزء متصل به يعقب الأول ويليه ، وهو المسمى بالحاضر نحو قولك: هو يصلى ولم يتم صلاته ولاشك فى الانقسام على هـذا التفسير إلى ثلاثة أقسام »(٨٣) .

فهو فى هذا يذهب مذهب سيبويه وجمهور البصريين كما ترى .

٤ ــ عامل الرفع فى الفعل المضارع .

ذهب سيبويه وجمهور البصريين أن رافع المضارع وقوعه موقع الاسـم .

وأما أهل الكوفة فقد اختلفوا فى عامل الرفع :

فذهب أكثرهم إلى أن عامله تعريه من العوامل الناصبة والجازمة .

وذهب الكسائى إلى أنه احدى الزوائد فى أوله .

وقال ثعلب : نفس المضارعة(٨٤) .

وفصل الإمام فخر الدين فى عرائس المحصل هذه المسألة تفصيلا دقيقا ، فذكر رأى سيبويه والسيرافى وعبد القاهر ، ونقل نصوصا من كتبهم ، كما أشار إلى مذهب الكوفيين واختلافهم فى عامل الرفع دون ذكر لأدلتهم(٨٥) .

وهو فى هذه المسألة يؤيد رأى سيبويه وجمهور البصريين كمـا

---

(٨٣) انظر ٣ ، ٤ من التحقيق .

(٨٤) انظر الانصاف ٢/٥٤٩ ، ٥٥٠ .

(٨٥) انظر ص ٣٤ : ٤٥ من التحقيق .

يبدو من عدم اهتمامه برأى الكوفيين والاكتفاء بالاشارة إليه دون تفصيل لأدلتهم .

٥ ــ « حتى » ومذاهب النحاة فيها :

للنحاة فى (حتى) ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب أهل البصرة أن (حتى) حرف جر سواء وقـع بعدها الفعل أو الاسم إلا أن فى صور وقوع الفعل بعدها يجب اضمار أن ، لأن حرف الجر لا يدخل على الفعل والفعل منصوب بعـدها بأن المضمرة ، وليس منصوبا بحتى نفسها ، وفى صور وقوع الاسم بعدها هى عاملة فيه الجر بنفسها .

الثـانى : هو مذهب أهل الكوفة أن (حتى) تعمل فى الفعل المضارع النصب ، وفى الاسم الجر من غير حاجة إلى اضمار ناصب فى الفعل ، وجار فى الاسم ، تقول فى الفعل : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، وفى الاسم ، مطلته حتى الشتاء ، وسوفته حتى الصيف .

الثالث : هو معتقد الكسائى أنها تنصب الفعل بنفسها ، وأما الاسم فلا تعمل فيه ، وإنما ينجر بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة(٨٦) .

والإمام فخر الدين الرازى فصل هذه الآراء عند حديثه عن نصب المضارع بعد حتى دون ترجيح لأحدها على الآخر(٨٧) .

٦ ــ لام « كى » .

للنحاة فيها مذهبان :

---

(٨٦) انظر الانصاف ٢/٥٩٧ (المسألة ٨٣) .

(٨٧) انظر ص ٥٦ من التحقيق .

أحدهما : قاله أهل البصرة أنها لا تعمل بنفسها فى الفعل . وإنما الناصب للفعل بعدها شىء مضمر ، وهو أن ، والأصل فى قولك : جئتك لتكرمنى ، جئتك لأن تكرمنى .

الثانى : معتقد أهل الكوفة أن لام كى هى الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير (أن) بعدها .

وقال ابن درستويه : إنما سموها لام كى لأنه لا يجوز أن تظهر بعدها (كى) كما تظهر (أن) لأن معناهما واحد وعملهما واحد ، والعمل لها لا للام(٨٨) .

والإمام فخر الدين الرازى ذكر هذه الآراء دون ترجيح لأحدها على الآخر (٨٩) .

٧ ــ لام الجحود :

اختلف فيها أهل البصرة والكوفة :

فذهب الكوفيون إلى أنها هى الناصبة بنفسها ، ويجوز اظهار (أن) بعدها للتوكيد ، فتقول : ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان بكر لأن يأكل طعامك .

وذهب البصريون إلى أنها ليست عاملة بنفسها ، وإنما ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة . ويمتنع اظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بعدها عليها .

---

(٨٨) انظر الانصاف ٢/٥٧٥ وما بعدها (المسألة ٧٩) .

(٨٩) انظر ص ٥٧ من التحقيق .

وسميت لام الجحد بسبب الجحد الذى فى أول الكلام ، وهو قوله : وما كان ، فأما اللام نفسها فليست للجحد(٩٠) .

والإمام فخر الدين الرازى فصل هذه الآراء دون ترجيح لأحدها على الآخر(٩١) .

٨ ــ العامل فى جواب الشرط :

اختلف النحاة فى العامل فى جواب الشرط إلى أربعة أقوال :

أولها : أن العامل فيه حرف الشرط كما يعمل فى الشرط ، وهو مذهب جمهور البصريين .

وثانيها : أن حرف الشرط وفعل الشرط جميعا يعملان فى جواب الشرط . ونسب للخليل وسيبويه كما نسب إلى الأخفش .

وثالثها : أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط . قاله الأخفش واختاره ابن مالك .

ورابعها : قاله المازنى : إنه مبنى على الوقف(٩٢) .

والإمام فخر الدين الرازى ذكر هذه الآراء دون أن ينسب كل رأى لصاحبه على خلاف ما عهدناه منه فى شرحه ، فهو حريص على نسبة كل رأى لصاحبه ، كما أنه سرد هذه الآراء دون ترجيح لأحدها على الآخر(٩٣) .

---

(٩٠) انظر الانصاف ٢/٥٩٣ (المسألة ٨١) وشرح الرضى على الكافية ٣/٣٣٣ .

(٩١) انظر ص ٥٨ من التحقيق .

(٩٢) انظر الانصاف ٢/٦٠٣ (المسألة ٨٤) والهمع ٢/٦١ .

(٩٣) انظر ص ١٢٢ ، ١٢٣ من التحقيق .

٩ ـ ... الماضي والذم (نعم وبئس)

... الخلاف النحاة فيهما :

... البصريون ، والكسائي من الكوفيين إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن .

وذكر كل فريق ما يؤيد مذهبه(٩٤) .

والإمام فخر الدين الرازي فصل المسألة ، فذكر رأي البصريين وحجتهم ، وذكر رأي الكوفيين وحجتهم ، كما ذكر تلفيد حجة الكوفيين، مستعينا بما ذكره أبو البركات بن الانباري في الانصاف دون أن يصرح بترجيح أحد المذهبين على الآخر(٩٥) .

١٠ ـ أفعِلْ في ما أفعلَه

اختلف النحاة في (أفعِلْ) في التعجب :

فذهب أهل البصرة إلى أنه فعل ماض .

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم .

وحجة أهل البصرة من ثلاثة أوجه ، وكذا حجة أهل الكوفة من ثلاثة أوجه(٩٦) .

---

(٩٤) انظر الانصاف ١/٩٧ (المسألة ١٤) ، والتصريح ٢/٩٤ (ط ـ الحلبي) .

(٩٥) انظر ص ٣٢٦ : ٣٢٩ من التحقيق .

(٩٦) انظر تفصيل المسألة في الانصاف ١/٢١٦ وما بعدها (المسألة ١٥) .

والإمام فخر الدين الرازي فصل كل رأي ، وذكر حجته ، كما ذكر تلفيد مذهب أهل الكوفة مستعينا بما ذكره ابن الانباري في الانصاف(٩٧) .

رابعا : مصادر الكتاب في المجلد الثالث (الأفعال) :

تنوعت مصادر الكتاب تنوعا كبيرا ، فقد حشد الإمام فخر الدين الرازي في هذا الكتاب حشدا هائلا من الآراء المتنوعة في كثير من ألوان المعرفة ، في النحو والصرف ، وفي التفسير والقراءات وفي اللغة والأدب .

وعلى الرغم من هذا الحشد الهائل من الآراء ، فقد كان دقيقا في نقله ، أمينا في نسبة كل رأي إلى صاحبه ، وقد تتبعت نقوله في المجلد الثالث (الأفعال) التي تزيد على ألف نقل فيما عثرت عليه من مصادر أصحابها ، فقلما وجدت اختلافا بين ما نقله وبين النص نفسه في مصدر صاحبه .

وكان من أبرز المصادر التي اعتمد عليها في المجلد الثالث (الأفعال) :

(أ) في النحو والصرف :

(أ) كتاب المفصل للزمخشري :

يعد كتاب المفصل للزمخشري المصدر الأول للإمام فخر الدين الرازي في هذا الكتاب ، لأنه قائم أساسا على شرحه وتحليل المادة العلمية فيه .

---

(٩٧) انظر ص ٣٥٥ : ٣٥٧ من التحقيق .

وقد وقف الرازى من هذا الكتاب موقف الناقد المجرد عن نزعة التعصب ، فما وجد فيه الزمخشرى على صواب أيده فيه ولم يعترض عليه ، وما وجد فيه يحتمل اللبس أو الخطأ اعترض عليه بما يزيل اللبس ، ويصحح الخطأ بأسلوب بعيد عن التحامل أو العنف(٩٨) .

ويبدو من خلال شرح الرازى المفصل أنه لم يعتمد على نسخة واحدة للكتاب ، فقد أشار إلى بعض مواضع الاختلاف بين نسخ المفصل ، مما يدل على تثبته من متن المفصل . وقد وجدت بعض الاختلاف بين متن المفصل فى هذا الشرح وبين متن المفصل فى النسخة المطبوعة وفى شرح ابن يعيش للمفصل ، وقد أثبت ذلك فى موضعه من التحقيق .

(ب) كتاب سيبويه :

كان كتاب سيبويه من المصادر الأصلية التى اعتمد عليها الإمام فخر الدين الرازى فى شرحه ، فهو يستنير به فى توضيح المسألة النحوية فى متن المفصل ، ويضاف إلى ذلك أن صاحب المفصل نفسه اعتمد على كتاب سيبويه .

وآراء سيبويه منتشرة فى كل أصناف الأفعال التى ذكرها الإمام فخر الدين فى المجلد الثالث وكان الإمام فخر الدين دقيقا أمينا فى نقله عن سيبويه ، فقلما وجدت نصا أو رأيا ذكره سيبويه يخالف ما فى كتاب سيبويه على الرغم من كثرة نقوله عنه التى قاربت مائة نقل فى المجلد الثالث (الأفعال) .

---

(٩٨) أشرت الى هذا الجانب عند حديثى عن منهج الامام فخر الدين الرازى فى الكتاب . انظر ص ٣٩ وما بعدها .

وإليك بعض الأمثلة :

١ ــ قال الإمام فخر الدين بعد أن ذكر بيت عروة العذرى :

وما هو إلا أن أراها فجاءة فأبهت حتى لا أكاد أجيب

« قال سيبويه : سألت الخليل عن رفع (أبهت) فقال : أنت فيه بالخيار ، إن شئت حملته على أن ، وإن شئت لم تحمله عليه فرفعت كأنك قلت : ما هو إلا الرأى فأبهت »(٩٩) .

٢ ــ قال الإمام فخر الدين فى مباحث الأسماء الجازمة والحروف :

« قال سيبويه : فما يجازى به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأيهم ، وما يجازى به من الظروف أى حين ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وحيثما ، ومن غيرهما إن وإنما ، ولا يكون الجزاء فى حيث ، وفى إذ حتى يضم إلى كل واحدة منهما ، فتصير إذ مع « ما » بمنزلة إنما ، وكأنما ، ليست (ما) فيها بلغو ، ولكن كل واحدة منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد »(١٠٠) .

(ج) شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى :

هذا الكتاب من مصادر الإمام فخر الدين الرازى الأساسية فى شرحه ، فقد أكثر من النقل عنه فى معظم مسائل المجلد الثالث (الأفعال) ، وبلغت نقوله عنه أكثر من مائة نقل ، وقد تتبعت هذه النقول فى شرح السيرافى ما حقق منه والمخطوط ، فقلما وجدت نصا مخالفا لما فى شرح السيرافى .

---

(٩٩) انظر ص ١١٤ من التحقيق .

(١٠٠) انظر ص ١٢٤ من التحقيق .

وإليك بعض الأمثلة :

١ ــ قال الإمام الرازى بعد أن ذكر آراء النحاة فى رافع المضارع : « وقال أبو سعيد : وأما كنت أفعل ونحوه مما يلزم فيه الفعل ، فالأصل فيه الاسم وإنما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على مقاربة زمانه أو مداناته وقرب الالتباس به . فكان تخصيص الفعل بالخبر أدل على هذه المقاربة من اسم الفاعل »(١٠١) .

٢ ــ ذكر الإمام فخر الدين رأى أبى سعيد السيرافى فى قول الزمخشرى (وقد حكى ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها) فقال : « قال أبو سعيد : وليس قولهم : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها من كلام سيبويه ، وهو غير جائز ، وذلك أن الذين قالوا : ما أصبح أبرد الغداة جعلوا أصبح بمنزلة كان ، وأصبح لا تشبه كان فى هذا الوضع من وجهين :

أحدهما : أن أصبح لا تكون زائدة مثل كان .

والوجه الثانى : أنك إذا قلت : كان فقد دللت على الماضى ، ولم توجب له فى الحال شيئا وإذا قلت : أصبح فقد أوجبت دخوله فيه ، وبقاءه عليه ، ألا ترى إنك تقول : كان زيد غنيا ، ولا توجب له الغنى فى حال اخبارك ، وتقول : أصبح زيد غنيا فتوجب له الدخول فى الغنى ، والخروج عن الفقر »(١٠٢) .

---

(١٠١) انظر ص ٤١ من التحقيق .

(١٠٢) انظر ص ٣٧٩ ، ٣٨٠ من التحقيق .

(د) كتابا الانصاف وأسرار العربية لأبى البركات بن الانبارى :

اعتمد الإمام فخر الدين فى شرحه على كتاب الانصاف فى تقرير المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وتفصيل حجة كل فريق ، ورد البصريين على أدلة الكوفيين وتفنيدهم لها ، كما ذكر بعض آراء ابن الانبارى فى كتابه أسرار العربية .

وإليك جانبا من الأمثلة من الكتابين :

١ ــ ذكر الإمام فخر الدين الرازى مذهب أهل البصرة فى (نعم وبئس) وأدلتهم على أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وذكر مذهب أهل الكوفة وأدلتهم على أنهما اسمان مبتدآن ، ثم قال « قال أبو البركات : ما ذكره الكوفيون ضعيف » .

وأخذ يفند أدلة الكوفيين كل دليل على حدة(١٠٣) .

٢ ــ ذكر الإمام فخر الدين مذهب أهل البصرة وأدلتهم على أن (أفعل) فى التعجب فعل ماض ومذهب أهل الكوفة على أنه اسم ، وذكر حجتهم التى منها تصغيره فى بعض الصور ، ثم قال : « قال أبو البركات : إن التصغير ها هنا لفظى ، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لأن هذا الفعل لما منع من التصرف ، ولم يؤكدوه ، وكان ذكر هذا الفعل ذكرا لمصدره فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله ، لأنه يقوم مقامه ويدل عليه ، فالتصغير فى اللفظ لفعل التعجب ، وهو فى الحقيقة لمصدره »(١٠٤) .

---

(١٠٣) انظر ص ٣٢٦ : ٣٢٩ من التحقيق .

(١٠٤) انظر ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ من التحقيق .

٣ ــ عند حديثــه عن عمل (أن) وأخواتها النصب فى الفعل المضارع يقول : « الثانى : قاله صاحب أسرار العربية أن (أن) الخفيفة تشبه الثقيلة ، وأن الثقيلة تنصب الاسم فكذلك أن هذه وجب أن تنصب الفعل ، ثم حملت الثلاثة الباقية عليها لمــا بينها من المشابهة ، وهو أن كل واحد يخلص الفعل المضارع للاستقبال »(١٠٥) .

(هـ) كتاب الأصول لابن السراج :

يعد هذا الكتاب من المصادر الأساسية التى اعتمد عليها الإمام فخر الدين فى شرحه للمفصل ، واستعان بكثير من نصوصه فى المجلد الثالث (الأفعال) .

وإليك بعض الأمثلة :

١ ــ عند حديثه عن زمان المضارع وتفصيله لآراء النحاة فيــه يقول : « قال ابن السراج : إن المضارع يصلح لمــا أنت فيــه من الزمان ، ولمــا يستقبل ، ولا دليــل فى لفظه على أحــد الزمانين بخصوصه .. الخ »(١٠٦) .

٢ ــ عند حديثه عن أفعال القلوب يقول : « قال ابن السراج : هذا الصنف من الأفعال التى تنفذ منك إلى غيرك ، ولا تكون من الأفعــال المؤثرة ، وإنما هى أفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، فتجعل الخبر يقينا أو شكا ، ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت عمرا منطلقا ، فإنما وقع شك فى انطلاق عمرو لا فى عمرو نفسه .. الخ »(١٠٧) .

---

(١٠٥) انظر ص ٤٨ من التحقيق .
(١٠٦) انظر ص ٢٠ من التحقيق .
(١٠٧) انظر ص ٢١٢ ، ٢١٣ من التحقيق .

٣ ــ نقل رأى ابن السراج فى قولهم : ما أعطــاه ، وما أولاه المعروف فقال : وقال ابن السراج : هو على حذف الزوائد ، لأن الأصل عطــا يعطو إذا تناول ، وأعطى غــيره إذا ناوله ، وكذلك ولى ، وأولى غيره »(١٠٨) .

(و) كتابا المقتصد ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى :

اعتمد الإمام فخر الدين الرازى فى شرحــه على نقل كثير من النصوص من كتابى عبد القاهر : المقتصد ودلائل الإعجاز وإن كان فى نقله لا يزيد عن قوله (قال عبد القاهر) دون تحديد للكتاب الذى نقل منــه .

وقد تتبعت ما نقله عن عبد القاهر فى آثار عبد القاهر فوجدت معظمها فى كتابه المقتصد شرح إيضاح الفارسى ، ووجدت نصا واحدا فقط فى كتابه دلائل الإعجاز ، وأثبت ذلك فى موضعه من التحقيق .

وإليك بعض الأمثلة :

١ ــ عند حديثه عن رافع الفعل المضارع قال : « قال عبد القاهر : الأصل أن يقال : كاد زيد قائما كما يقــال كان زيد قائما ، وإنما ترك الأصل لأجل أن كاد موضوع للتقريب من الحال بخلاف اسم الفاعل فإنه لا تختص صيغه بالحال دون المــاضى ، ألا تراك تقول : مررت برجل قائم أمس ، وزيد ضارب الآن وغدا ، فلما كان اسم الفاعل غير موضوع للحال كما وضع (يفعل) له خصصوا خبر كاد به ليكون أدل على مقتضى كاد ، وإذا لو قيل : كاد زيد قائما جاز أن يظن أنه فى المستقبل التراخى ، أو فيما مضى من الزمان .

---

(١٠٨) انظر ص ٣٦١ من التحقيق .

وإذا كان الأمر على ما وصفناه لك ، لم يكن رفع الفعل فى قولك : كاد زيد يقوم إلا لوقوعه موقع الاسم »(١٠٩) .

٢ ــ وعند حديثه عن (استفعل) قال : « قال عبد القاهر : إن المعنى فى لفظ استفعل يتغير قليلا ، فإن استعلى واستقر أقوى من علا وقر »(١١٠) .

٣ ــ عند حديثه عن دخول النفى على كاد فى قوله تعالى « إذا أخرج يده لم يكد يراها » وقول ذى الرمة :

إذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

نقل الإمام فخر الدين الرازى صفحة كاملة من دلائل الإعجاز لعبد القاهر(١١١) .

(ز) كتاب الحواشى للزمخشرى :

أشار الفخر الرازى فى شرحه إلى آراء متفرقة نص عليها الزمخشرى فى كتابه الحواشى على بعض مواضع المفصل لبيان ما فيها من غموض .

وإليك بعض الأمثلة :

١ ــ يقول عند حديثه عن بناء (يفعلن) « قال فى الحواشى : إنما بنى يفعلن لمشابهة فعلن »(١١٢) .

---

(١٠٩) انظر ص ٤١ من التحقيق .
(١١٠) انظر ص ٤٣٨ من التحقيق .
(١١١) انظر ص ٣٢٥ من التحقيق .
(١١٢) انظر ص ٣٠ من التحقيق .

٢ ــ ويقول عند حديثه فى باب (كان) عن قول ثروان بن فزارة :

فإنك لا تبالى بعد حول أظبى كان أمك أم حمار

« قال فى الحواشى : الظبى : مثل فى الضعف ، والحمار مثل فى القوة ، يقال : أيهما كان أبوك فلا أبالى بك »(١١٣) .

٣ ــ سر تأنيث (نعمت) فى قولهم : هذه الدار نعمت البلد ، فقال : « قال فى الحواشى : لما كان معنى البلد والدار شيئا واحدا أنشر لذلك »(١١٤) .

٤ ــ عند حديثه عن عدم التصرف فى الجملة التعجبية فقال : « قال فى الحواشى : من الجمل ما أجروه مجرى المفردات ، فكما لا يجوز التصرف فى المفردات فى تغيير صيغها كذلك بعض الجمل ، من تلك الأمثال ، وفعلا التعجب ، وفعلا المدح والذم »(١١٥) .

(ح) كتاب التصريف لأبى عثمان المازنى :

نقل الإمام فخر الدين فى شرحه من كتاب التصريف للمازنى أكثر من نص وذلك عند حديثه عن الفعل الثلاثى المجرد منه والمزيد ، وكذا عند حديثه عن الفعل الرباعى مجرده ومزيده ، وقد اكتفى بقوله : « قال المازنى » دون ذكر لاسم الكتاب .

وإليك جانبا منها :

---

(١١٣) انظر ص ٢٦٤ من التحقيق .
(١١٤) انظر ص ٣٤٠ من التحقيق .
(١١٥) انظر ص ٣٧٥ من التحقيق .

١ ــ يقول عند حديثه من الملحق من بنات الثلاثة بالأربعة : « قال المازنى : وهذا الالحاق على قسمين :

مطرد ، وغير مطرد .

فالمطرد الذى لا ينكسر ، هو أن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للالحاق نحو مهدد ، وقرر ، فتقول فى ضرب : ضربت ، وفى علم : علمم ، وفى ظرف ظريف إذا احتجت إلى ذلك فى شعر أو سجع .

وغير المطرد : هو الالحاق بالواو من الياء والألف لا يقدم عليه إلا بأن يسمع ، فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرد ، وإنما هو موقوف على السماع »(١١٦) .

٢ ــ وعند حديثه عن مجىء (افتعل) بمعنى (تفاعل) يقول : « قال المازنى : ومما يجىء على أصله لأن معناه معنى ما لا نعل كما جاء عور وحول ، لأنه فى معنى اعتور وأحول اجتوا ، وازدوجوا ، واهتوشوا ، لأن معناه : تجاوروا ، وتزاوجوا وتهاوشوا ، ولولا ذلك لا عتل ... الخ »(١١٧) .

٣ ــ عند حديثه عن (اطمأن) يقول : « قال المازنى : وتلحق ألف الوصل أول الأفعال من بنات الأربعة ، وتضاعف اللام ، فيسكن الحرف على افعال نحو اطمأننت ، واقشعررت ويدركهما الادغام كما أدرك باب احمررت ، وما كان نحوه من الثلاثة »(١١٨) .

---

(١١٦) انظر ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ من التحقيق .
(١١٧) انظر ص ٤٣٠ من التحقيق .
(١١٨) انظر ص ٤٤٦ من التحقيق .

(ط) المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للمازنى :

هذا الكتاب كان من المصادر الأساسية التى اعتمد عليها الإمام فخر الدين فى شرحه للجانب الصرفى من المجلد الثالث (الأفعال) عند حديثه عن الفعل الثلاثى والفعل الرباعى المجرد والمزيد منهما ، وقد اكتفى فى نقله بقوله (قال ابن جنى فى شرحه ، أو قال ابن جنى ، أو قال : أبو الفتح) .

وإليك جانبا منها :

١ ــ عند حديثه عن معنى (حوقل) قال : قال ابن جنى : هو الشيخ الضعيف إذا أدبر عن النساء ، وقد يستعمل فى كل مدبر .

قال : حدثنى محمد بن يزيد ، قال أنشدنى مسعود بن بشر المازنى ، وقد أتيته أعوده فى مرضه الذى مرضه بفارس ، فقال : أنشدنى الأصمعى فى مرضه الذى قد مات فيه :

يا قوم قد حوقلت أو دنوت ... وبعض حيقال الرجال الموت »(١١٩)

٢ ــ وعند حديثه عن معنى (شملل) قال : « وقال ابن جنى فى شرحه يقال : شملت الرجل ألبسته شملة »(١٢٠) .

٣ ــ وعند حديثه عن (اطمأن) قال : « قال أبو الفتح : إن أصل افعال افعل فعلى هذا ينبغى أن يكون الأصل (اطمأن) اطمأئن ، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ،

---

(١١٩) انظر ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ من التحقيق .
(١٢٠) انظر ص ٣٨٧ من التحقيق .

ثم ادغمت اللام الثانية فى اللام الثالثة فصار اطمأن كما ترى ... الخ »(١٢١) .

(ى) نزهة الطرف فى علم الصرف للميدانى :

نقل الإمام فخر الدين الرازى فى الجانب الصرفى من المجلد الثالث (الأفعال) بعض النقول من هذا الكتاب .

وإليك بعض الأمثلة :

١ ــ عند حديثه عن معنى (استخرج) قال : « قال الميدانى : استخرج بمعنى أخرج لأن استفعل يأتى بمعنى أفعل نحو : أنقذ واستنقذ »(١٢٢) .

٢ ــ عند حديثه عن مزيد الرباعى قال : « قال الميدانى : وأما منشعبة الرباعى فثلاثة أبنية : تفعلل مثل تدحرج ، وافعال مثل احرنجم، وافعلل نحو اقشعر »(١٢٣) .

(ك) التبصرة للصيمرى :

نقل الإمام فخر الدين عن التبصرة بعض النصوص ، وقد اكتفى فى نقله بقوله (قال الصيمرى) دون إشارة إلى الكتاب .

وإليك بعض الأمثلة :

١ ــ عند حديثه عما ينوب عن الفاعل من سائر المفاعيل ذكر

---

(١٢١) انظر ص ٤٤٧ من التحقيق .
(١٢٢) انظر ص ٤٣٦ من التحقيق .
(١٢٣) انظر ص ٤٤١ من التحقيق .

للنحويين خمسة مذاهب منها : « الثالث . قاله الأخفش وحكاه الصيمرى أنه إذا كان المصدر محدودا أو موصوفا كان رفعه أولى من رفع الظرفين والجار والمجرور »(١٢٤) .

٢ ــ عند حديثه عن معنى الالحاق قال : قال الصيمرى : « معنى الالحاق : أن تدخل الزيادة على بناء من أبنية الأصول اسما كان أو فعلا ، فيوافق لفظه بالزيادة لفظ البناء كل أبنية الأصول فى حركاته وسكونه من غير أن تكون الزيادة واو مضموما ما قبلها ، أو ياء مكسورا ما قبلها ، أو الفا فى حشو الكلمة حتى لو صرف منه فعل لوافق مصدره مصدر الأصول »(١٢٥) .

هذا وإن ما ذكرته من المصادر هو أبرز المصادر التى نقل عنها الإمام فخر الدين فى شرحه للمجلد الثالث (الأفعال) من المفصل ، وكان بجانبها حشد آخر من المصادر نقل عنها آراء متفرقة ، هذا إلى جانب آراء متفرقة نقلها عن عدد كبير من أعلام النحو والصرف .

وإليك جانبا منها :

١ ــ	كتاب جواز الابتداء بالحرف الساكن لابن درستويه	مفقود
٢ ــ	شرح مختصر الجرمى لابن درستويه	مفقود
٣ ــ	كتاب الدر المنظوم فى التعدية واللزوم	مفقود
٤ ــ	كتاب الأصول للصيمرى	مفقود
٥ ــ	مختصر للزمخشرى يسمى المفيد	مفقود
٦ ــ	شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى	

---

(١٢٤) انظر ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ من التحقيق .
(١٢٥) انظر ص ٣٨٦ من التحقيق .

٧ ــ المقدمة النحوية لابن بابشاذ

٨ ــ معانى القرآن للفراء

٩ ــ شرح كتاب سيبويه للرمانى

١٠ ــ الايضاح ، والمسائل المنثورة للفارسى

١١ ــ كتاب المشرق لابن مضاء القرطبى مفقود

١٢ ــ المقتضب للمبرد

١٣ ــ كتاب التفصلة للخارزنجى مفقود

هــذا إلى جانب ما نقله عن ابن السكيت ، والكسائى ، والأخفش الكبير ، والأخفش الأوسط والجرمى ، والزجاج ، ومبرمان ، وقطرب ، والحضرمى ، وعبد المجيــد ، وأبى محــمد وغيرهم من أقطاب النحو والصرف .

٢ ــ فى التفسير والقــراءات

إذا كان النحو والصرف قد حظى منه بهذا الاهتمام الكبير ، فسجل هــذا الحشد الهائل من الآراء لكبار أئمة النحو والصرف ، فإن جانب التفسير والقراءات أخــذ حظــه هو الآخر ، فسجل فى المجلد الثالث (الأفعــال) من شرحه للمفصل عــددا لا بأس به من كتب التفسير والقراءات مثل :

١ ــ كتاب الكشاف للزمخشرى

٢ ــ التفسير الكبير للقاضى عبد الجبار مفقود

٣ ــ البيان فى علم التفسير لأبى عامر الجرجانى مفقود

٤ ــ الاستغناء للإمام أبى بكر الأدفوى مفقود

٥ ــ كتاب المنتقى فى شواذ القراءات لعــله لعيسى بن عبد العــزيز اللخمى مفقود

وقد أشرت إلى جانب مما نقــله عنها عنــد حديثى عن الشواهد القرآنية فى المجلد الثالث (الأفعال)(١٢٦) .

٣ ــ كتب اللغــــة والأدب

عنى الإمام فخر الدين الرازى فى المجلد الثالث (الأفعــال) بتفسير معانى المفردات فى متن المفصل وفيما ذكره من شواهد ، وكان من أبرز مصادره فى هــذا الجانب :

١ ــ كتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى ، وقد نقل عنــه ما يزيد على مائة وعشرين نقلا .

٢ ــ كتاب الشامل فى اللغة لأبى منصور الأصبهانى (مفقود) وقد أشرت إلى جانب منها عند حديثى عن منهج الرازى فى شرحه(١٢٧) .

وكان من أبرز مصادر الأدب التى نقل عنها الإمام فخر الدين فى المجلد الثالث (الأفعال) من شرح المفصل .

١ ــ شرح الحماسة للمرزوقى . يقول ص ٤٤ فى قول الشاعر :

فأبت إلى فهم وما كدت أيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

---

(١٢٦) انظر ص ٤٤ وما بعدها .

(١٢٧) انظر ص ٣٦ وما بعدها .

« وقوله (فيمن روى بيت الحماسة) يشير إلى أن فيه رواية ثانية هى :

وأبت إلى فهم ولم أك آيبا

قال المرزوقى : وجدت الرواية الأولى فى أصل شعره » .

٢ ــ كتاب شرح الأخطل . (مفقود) يقول ص ١٣٨ فى قول الأخطل :

كروا إلى حريتكم تعمرونها كما تكر إلى أوطانها البقر

« وقال فى كتاب شرح شعر الأخطل : كروا ما لم يسم فاعله ، يقول : ردوا إلى حريتهم منهزمين إلى بلادهم سوقا كما يساق البقر » .

لعلنا بهذه الدراسة للمجلد الثالث (الأفعال) من هذا الكتاب قد وقفنا على أهم ما يميز شخصية الإمام فخر الدين الرازى النحوية .

والله ولى التوفيق